النساء اللاتي استفدن من خدمات المؤسسات العاملة على مكافحة العنف في المجتمع الفلسطيني

دراسة لمدى رضا النساء عن الخدمات المقدمة لهن وأهم احتياجاتهن وتوصياتهن لتحسين هذه الخدمات

كانون الثاني
2009

النساء اللاتي استفدن من خدمات المؤسسات العاملة على مكافحة العنف في المجتمع الفلسطيني

دراسة لمدى رضا النساء عن الخدمات المقدمة لهن وأهم احتياجاتهن وتوصياتهن لتحسين هذه الخدمات

تنفيذ:
جمعية سوا – كل النساء معاً اليوم وغداً

بدعم من مؤسسة التعاون

سوا كل النساء معاً اليوم وغداً
Sawa All the Women Together Today and Tomorrow

25 عاماً في خدمة فلسطين
مؤسسة التعاون
WELFARE ASSOCIATION

كانون الثاني - ٢٠٠٩

دراسة لمدى رضا النساء عن الخدمات المقدمة لهن وأهم احتياجاتهن وتوصياتهن لتحسين هذه الخدمات

متابعة وإشراف

أهيلة شومر — مديرة عامة/جمعية سوا كل النساء معاً اليوم وغداً

اللجنة الاستشارية للدراسة

أهيلة شومر

فلورا سلمان

إيمان قسيس

سماح أبو دياب

فريق إعداد الدراسة

الباحثة الرئيسية: سهير عوده

الباحثات الميدانيات

نداء أبو طه — الباحثة الميدانية في نابلس وطولكرم وجنين

نيفين أبو دية — الباحثة الميدانية في محافظتي رام الله وأريحا

مها أبو الريش — الباحثة الميدانية في محافظتي الخليل وبيت لحم

نعيمة أبو حميد — الباحثة الميدانية في قطاع غزة

تحرير وتدقيق لغوي

د. مالك قطينة

حقوق النشر والطبع محفوظة لجمعية سوا - كل النساء معاً اليوم وغداً - ٢٠٠٩ ©

شكر وتقدير

لقد تم إنجاز هذا العمل الهام بدعم ومساندة من العديد من المؤسسات والأشخاص المختصين نذكر منهم على سبيل المثال لا للحصر:

- مؤسسة التعاون التي مولت هذه الدراسة

الباحثة الرئيسية

- السيدة سهير عوده

الباحثات الميدانيات

- نداء أبو طه
- مها أبو الريش
- نيفين أبو دية
- نعيمة أبو حميد

شكر خاص لكل النساء اللاتي تعاونّ مع الدراسة من خلال إعطائنا الفرصة لمقابلتهن ومشاركتنا تجربتهن، لكنَ منا كل الاحترام والتقدير ومعاً من أجل حياة أفضل نشكر أيضاً جميع المؤسسات التي تعاونت مع فريق البحث الميداني

قائمة المحتويات

سوا - كل النساء معاً اليوم وغداً	٦
المقدمة	٧
الجزء الاول: مشكلة العنف عالميا وعربيا ومحليا	٨
تقديم	٩
العنف عالميا وعربيا	٩
العنف محليا	١٠
أشكال العنف	١٢
العنف الجسدي	١٢
العنف النفسي	١٢
العنف الجنسي	١٣
النساء والنوع الاجتماعي	١٣
النساء واحتياجاتهن العملية والإستراتيجية	١٤
مؤسسات المجتمع المدني	١٤
الجزء الثاني: منهجية الدراسة	١٦
أهداف الدراسة	١٧
الأسئلة التي يجيب عنها التقرير	١٧
أدوات الدراسة	١٨
أهم الإشكاليات التي واجهت الدراسة	١٨
الجزء الثالث: نتائج البحث الميداني	٢٠
أولا: المعلومات الأساسية	٢١
أ. التوزيع الجغرافي	٢١
ب. الفئة العمرية	٢١
ج. التحصيل العلمي	٢٢
د. الحالة الاجتماعية	٢٢
ه. كيف عرفت النساء عن المؤسسات النسوية	٢٢
و. المدة التي استغرقها حل المشكلة	٢٣
ثانيا: رضا النساء المعنفات عن الخدمات المقدمة لهن	٢٣
أ. رضا النساء عن وجود مؤسسات تقدم خدمات	٢٣

ب. رضا النساء عن نوعية الخدمات ٢٣
ج. المهنية ٢٤
١. الخصوصية ٢٤
٢. المتابعة ٢٤
٣. الفاعلية ٢٥
٤. أداء الموظفات ٢٥
ثالثا: احتياجات النساء ٢٥
الصعوبات التي واجهت النساء ٢٦
اقتراحات لتحسين الخدمات المقدمة ٢٧
رابعا: النجاحات التي شعرت بها النساء ٢٧
النساء في البيت الامن ٢٨
هل كنت تستطيعين النجاح دون المؤسسات النسوية؟ ٣٠
نتائج واستخلاصات للجزء الثالث ٣١
توصيات خاصة لتحسين الخدمات ٣٣

الجزء الرابع: المجموعات البؤرية لطلبة الجامعات الفلسطينية ٣٤

المنهجية ٣٥
جمع المعلومات ٣٥
المعلومات الاساسية ٣٦
تحليل النتائج ٣٧
استخلاصات للجزء الرابع ٤١

الملاحق ٤٤
اسماء وعناوين المؤسسات التي تعاونت مع الباحثات في الميدان ٤٤
المراجع ٤٨
اسئلة المقابلات الفردية ٥١
اسئلة المجموعات البؤرية للجامعات ٥٤

سوا كل النساء معاً اليوم وغداً

سوا جمعية أهلية غير ربحية، تأسست عام ١٩٩٨ من قبل مجموعة من المتطوعات الفلسطينيات الناشطات في مجال العمل النسوي والمجتمعي، بهدف مناهضة العنف بكافة أشكاله وصوره ومستوياته، وللحد من انتشار العنف الجنسي، الجسدي والنفسي ضد النساء والأطفال في المجتمع الفلسطيني، من خلال توفير الخدمات والتوعية المجتمعية.
تعمل سوا على تغيير ثقافة العنف السائدة ونشر ثقافة السلام والأمان وتوظيفها في خدمة التنمية البشرية والمجتمعية للوصول إلى مجتمع ديمقراطي مبني على المساواة والعدالة الاجتماعية مستندًا إلى حقوق الإنسان.
كما تهدف إلى المشاركة في الحدَ من العنف الجنسي، الجسدي والنفسي الموجَه ضد النساء والأطفال، توفير فرصة وصول ضحايا العنف الجنسي إلى الدعم والآمان والحماية، هذا بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي المجتمعي ونقل قضايا العنف الجنسي والجسدي والنفسي من مستوى العائلة والمنزل إلى المستوى المجتمعي.

برامج الجمعية:

١. برنامج الخط الدافئ ويعنى بتقديم مساعدة إرشادية أولية لمتضررات العنف الجنسي والجسدي، من خلال متطوعات مؤهلات في مجال المساندة والدعم.
٢. البرنامج التربوي ويعنى بتقديم ورش عمل، محاضرات تدريب للمهنيين وتوعية لكافة فئات المجتمع، وكذلك إصدار منشورات، ونشرات توعية بموضوع العنف الجنسي والجسدي، والتربية الجنسية.
٣. برنامج خط حماية الطفل الفلسطيني المجاني ١٢١، وهو خط وطني مجاني، يهدف إلى تقديم المساندة والمشورة والدعم الأولي لأطفال فلسطين. يعمل البرنامج على التأسيس لشبكة واسعة من المؤسسات الرسمية والأهلية التي تعمل في مجال حماية الطفولة. يقوم المركز بتحويل الحالات التي ترد إليه إلى الجهات صاحبة الاختصاص ويتابع معها الإجراءات المتخذة لمساندة وحماية أطفال فلسطين متضرري العنف والإساءة.
٤. برنامج التطوع يسعى إلى تجنيد وتدريب وتأهيل متطوعات للعمل على برنامج الخط الدافئ، ومتطوعين ومتطوعات للعمل في البرنامج التربوي وبرنامج خط حماية الطفل الفلسطيني المجاني ١٢١.

المقدمة

أصبح موضوع العنف ضد المرأة في الأراضي الفلسطينية من المواضيع الهامة التي يجب التركيز عليها في المجتمع الفلسطيني، خاصة مع ازدياد وعي النساء وازدياد توجههن إلى المؤسسات العاملة على حمايتهن من العنف لطلب الخدمات المختلفة، وكذلك ازدياد عدد حالات العنف التي ينشر عنها في الصحف اليومية بشكل مستمر. الضحية هنا بالأساس هي النساء والأطفال أحياناً بشكل مباشر وغير مباشر أحيانا أخرى. وعندما نتكلم هنا عن النساء اللاتي يعانين من العنف، نقصد بالنساء المرأة الأم والأخت والزوجة والابنة، ونقصد المتعلمة وغير المتعلمة. أي أن المرأة التي تعاني من العنف يمكن أن تكون أية امرأة. فلا يوجد صفات محددة لها تميزها عن غيرها. أما ما نقصده بالعنف فهو حسب ما تم تعريفة في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٩٣: "أي نوع من العنف يتسبب في إيذاء جسدي أو نفسي أو جنسي للمرأة، ويشمل التهديد والإكراه والإجبار والتحكم الاستبدادي والحرمان من الحرية في الحياة العامة أو الخاصة." (اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة – البرتوكول الخاص بالعنف لعام ١٩٩٣)

إن مشكلة العنف منتشرة في جميع أنحاء العالم، وهي عبارة عن حالة من القمع والتهديد تعبر عن التمتع بالسلطة عن طريق إذلال الآخر، وغالباً ما تعيشها نساء العالم مع تفاصيل قد تكون متطابقة بين ما يحصل في مجتمعات أخرى وما يحصل في فلسطين أو مختلفة عنها.

إن تصرفات الشخص العنيف متشابهة ومتكررة، وصفاته تنطبق على كل شخص يستخدم العنف. وعادة يكون مفاجئاً لنا عندما نعرف أن فلاناً يعنف زوجته مثلاً «كونه لا يظهر عليه ذلك».

وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية تسعى إلى حماية النساء والحد من العنف ضد المرأة من خلال العديد من النشاطات والبرامج، إلا أننا نجد هذا الموضوع في تزايد مستمر، خاصة إذا نظرنا إلى تزايد عدد الجرائم التي ترتكب بحق النساء على خلفية ما يسمى بالشرف أو تزايد عدد حالات النساء اللاتي يلجأن إلى المؤسسات لطلب المساعدة بسبب ضرب الزوج لها أو الاعتداء الجنسي عليها من قبل أحد الأقارب أو الاغتصاب أو قضايا تتعلق بضرب المرأة من أقاربها أو أهلها، الخ.

إن تزايد مشكلة العنف ضد المرأة بكافة أنواعه وأشكاله داخل المجتمع الفلسطيني يفرض على المؤسسات المختصة بالوقوف وقفة تحليلية لمعرفة سبب تزايد العنف وكيفية الحد منه وحماية المرأة التي تواجه العنف يومياً، وتقييم مدى فاعلية المؤسسات، سواءً الرسمية أو الأهلية والنسوية، في الوصول إلى النساء اللاتي يعانين من العنف، وإلى أي مدى تستطيع المؤسسات العاملة على مكافحة العنف حمايتهن وتوفير الأمان لهن، وما هي الآليات المستخدمة لحماية النساء اللاتي يعانين من العنف ضد المرأة. وعليه تم تنفيذ هذه الدراسة بدعم من مؤسسة التعاون بهدف معرفة مدى رضا النساء عن الخدمات المقدمة إليهن وما هي احتياجاتهن وتوصياتهن المختلفة لتحسين هذه الخدمات. ومن جانب آخر تم التعرف على توجهات طلاب وطالبات الجامعات الفلسطينية في جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة حول موضوع العنف ضد المرأة، وذلك بهدف فحص مدى الوعي العام بقضايا العنف ضد المرأة والمعرفة عن المؤسسات العاملة على الحد منه.

الجزء الأول

مشكلة العنف عالمياً وعربياً ومحلياً

تقديم

إن تزايد مشكلة العنف ضد المرأة بكافة أنواعه وأشكاله داخل المجتمع الفلسطيني يفرض على المؤسسات المختصة الوقوف وقفة تحليلية لمعرفة سبب تزايد العنف وكيفية الحد منه وحماية المرأة التي تواجه العنف يومياً، وتقييم مدى فاعلية المؤسسات، سواء الرسمية أو الأهلية والنسوية، في الوصول إلى النساء اللاتي يعانين من العنف، والى أي مدى تستطيع المؤسسات العاملة على مكافحة العنف حمايتهن وتوفير الأمان لهن، وما هي الآليات المستخدمة لحماية النساء اللاتي يعانين من العنف.

فعلى الرغم من جهود المؤسسات الرسمية في رصد حالات الانتهاكات للنساء، إلا أن إجراءات متابعة القضايا والخروج بحلول لها تمر في تعقيد مستمر وبطء شديد ينتج عنها في النهاية قبول النساء بالأمر الواقع أو بحلول العائلة أو العشيرة أو إبقاء المشكلة معلقة كما هو الحال في الكثير من القضايا التي تعاني منها النساء، وأحياناً كثيرة يؤدي الأمر إلى هروب المرأة وتعرض حياتها للخطر. والسبب الرئيسي في ذلك البطء في حل العديد من قضايا العنف التي تصل إلى المحاكم هو قانون العقوبات المطبق حالياً في قطاع غزة وفي الضفة الغربية وقوانين الأحوال الشخصية المطبقة حالياً (قوانين مصرية تعود إلى عام ١٩٣٦ في قطاع غزة، وقانون الأحوال الشخصية الأردني لعام ١٩٥٦ في الضفة الغربية). إن بنود هذه القوانين، خاصة في قضايا الطلاق والزواج والنفقة والحضانة والميراث، تنصف الرجل كونه رب الأسرة والمنتج. أما المرأة فينظر لها حسب القانون بأنها مسئولة من ولاية الرجل كونه ينفق عليها بحكم النفقة والولاية، وبالتالي يعطي القانون صلاحيات كبيرة للرجل في عقد الزواج والطلاق والحضانة والقضايا الأخرى التي لا تنصف المرأة.

العنف عالمياً:

جاء في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ كانون أول عام ١٩٩٣ تعريف للعنف ضد المرأة بأنه «أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس، وينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة بدنية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة». وقد ورد هذا التعريف في الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥، إذ جاء فيها: «العنف ضد النساء هو أي عنف مرتبط بنوع الجنس، ويؤدي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرية قسراً أو تعسفاً، سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة».

العنف ضد النساء ليس أمراً طبيعياً أو سلوكاً يحظى بالقبول الاجتماعي في مجتمع ما دون غيره. وتشير الإحصاءات والمعطيات المتنوعة والمختلفة والمنشورة في جميع دول العالم إلى حوادث مختلفة من العنف الموجه ضد المرأة، سواءً في اليابان أو ألمانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة أو الكويت أو الأردن أو سوريا أو لبنان أو فلسطين.

أشارت إحصائية صدرت حديثاً عن الأمم المتحدة إلى أن ثلث نساء العالم بشكل عام يتعرضن للعنف بكافة أشكاله، وخاصة الضرب المبرح الذي تحتاج آثاره إلى فترة زمنية طويلة حتى تزول. كما أن ٤٠٪ من جرائم قتل النساء يرتكبها أزواجهن أو أصدقاء قدامى أو أي أحد من محيط أسرهن. وتشير الأرقام في العديد من الدراسات إلى أن نسبة العنف ضد النساء في كل من أستراليا وإسرائيل وجنوب إفريقيا وكندا والولايات المتحدة، خاصة جرائم قتل النساء من قبل أزواجهن، تبلغ حوالي ٧٠٪ (اليونيسف، ٢٠٠٨).

وفي دولة مثل هولندا تتعرض ٢٠٠ ألف امرأة سنوياً للعنف على أيدي أزواجهن. وفي الدنمارك تتعرض سنوياً ٦٤ ألف امرأة للعنف، ٦٠٪ منهن في منازلهن. أما في جمهورية الدومينيك فما بين ٥٠ إلى ٦٨٪ من حالات العنف ضد المرأة

يكون المعتدون فيها رفاق الضحايا. ونفس النسبة تقريباً تعاني منها نساء جورجيا حيث ينتشر العنف المنزلي بين ٥٠٪ مـن الأسـر هناك. وفي بوتسوانا تعاني ٤٠٪ من النساء من نفس المشكلة. وتزداد النسبة في الهند لتصل إلى ٨٠٪ من النسـاء اللاتـي يعانين من كافة أشكال العنف الموجه ضدهن، ونتيجة لذلك تلقى ١٤ زوجة يومياً حتفها على يد أسرة زوجها (تقرير صادر عن اليونيسف، ٢٠٠٨).

العنف محليا :

أمـا عن المجتمع الفلسطيني فالوضع أكثر تعقيداً، خاصة في ظـل شعب يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي ويعاني أشد المعاناة نتيجة الحصار والإغلاق والأوضاع الاقتصادية البالغة الصعوبة وما ينتج عنها من فقر شديد وبطالة. بالإضافة إلى ذلك، تعيش المناطق حالة فلتان أمني وانفصال سياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لما حدث من أحداث واقتتال داخلي. هذا الوضع السياسي المتردي كان له أثر أشد على النساء، حيث ارتفع عدد حالات قتل النساء التي لا يسمع بها أحد وزاد العنف ضد النساء بقدر أكبر. ومع ذلك فليس بمقدورنا هنا أن نقدم أرقاماً إحصائية بسبب عدم وجـود جهـة وطنية ترصد هذه الحالات وبسبب قلة الإحصائيات والدراسات المتوفـرة حول الموضوع. إلا أنه بالإمكان الإشارة إلى نتائج بعض الدراسات التي رصدت هذه الظاهرة على مر الأعوام.

في دراسـة حـول حجـم العنف العائلي أعدهـا مركز بيسـان للبحوث والإنمـاء وأجراها عـام ١٩٩٥، أقرت ٣٥٪ من المبحوثـات أنهن تعرضـن للعنف النفسي والكلامي المتكـرر، وأقرت ٢١٪ أنهن تعرضن للعنـف الجسدي وحوالي ٩٪ تعرضـن للعنف الجسدي الحاد، فيما أقرت ٧٪ من الفتيـات المبحوثات أنهن تعرضن لمضايقات جنسية من قبل أحد أخوتهن، ووقع الاغتصاب من قبل الأب على ما نسبته ٤٪ من المبحوثات.

كمـا بينـت نتائـج مسحين وطنيـين أجراهما مركز بيسـان في العامـين ١٩٩٨ و١٩٩٩ أن ٢١٪ و٢٣٪ مـن النساء قام أزواجهن بممارسة الجنس معهن دون رضاهن خلال السنة السابقة للمسح. وبينت نتائج دراسة حول العنف تمت في غزة من قبل مركز شؤون المرأة عام ٢٠٠١ أن الزوج هو المسؤول الأول عن حوالي ٩٧٪ من حالات العنف وأن ١٠,٥٪ مـن النساء المعنفات يتلقين فعل العنف من والديّ الـزوج. ولوحظ وجود علاقة بين درجة القرابة بين الزوجين وتعدد المعنفين، حيث بلغت نسبة المعنفات المتزوجات من أقارب من الدرجة الأولى ويتلقين العنف من أفراد الأسرة المختلفين ١٦,٥٪ مقارنـة بـ ١٢,٩٪ من النساء المتزوجات من نفس الحمولة و١٠,٣٪ من النساء المتزوجات من حمولة أخرى، وذلك حسب نتائج دراسة مركز شؤون المرأة في غزة في العام ٢٠٠١.

العنـف بأشكالـه المختلفة أكثر حدوثاً بـين الأزواج الشابة منه بين الأكثر تقدماً في العمـر، حيث بلغ معدل العمر عند الـزواج لدى الأزواج المعنفين ٢٢ سنة والزوجـات المعنفات ١٨ سنة، مما يشير بوضوح إلى أن التزويج المبكر يعد أحد أهـم عوامـل الخطر التي تنبئ بالعنف الأسري حسب نتائج دراسة مركز شؤون المرأة في غزة في العام ٢٠٠١. كما أن البطالة والوفاة والسجن لأحد أفراد الأسرة شكلت جميعها أرضية خصبة لتوليد العنف ضد النساء داخل الأسرة.

وكان العنـف النفسـي أكثر أشكال العنف شيوعاً بـين النساء في قطاع غزة (٥١,٥٪) يليـه العنف الجسدي (٤٦٪) مـن نسبة النساء اللواتي تتعرض للعنف. وتتعرض النساء في مخيمات قطاع غزة إلى أعلى نسبة من العنف الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي حسب دراسة مركز شؤون المرأة لعام ١٩٩٥.

أما معدل انتشار العنف الذي تتعرض له النساء الحوامل في القدس فقد بلغ ١٩,٦٪ للنساء في الفئة العمرية ٢٠-٢٩ سنـة. ومـن الملفـت أن ٤٥٪ من النسـاء المعنفات كن في الثلـث الأخير من الحمـل وذلك حسب دراسـة أجريت عام ٢٠٠٤.

وفي عام ٢٠٠٣ أعلن مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عن وجود ٣١ حادثة قتل للنساء على خلفية ما يسمى شـرف العائلة. هذه الحـالات تم توثيقها لدى المؤسسات العاملة على الحد من العنـف ضد المرأة وفي سجلات المركز

المذكـور سابقـاً. ونتيجـة لتزايد العدد في ذلك العام بشـكل ملحوظ، تم الإعلان عن حملة مـن قبل منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة لاستنكار قتل النساء وعدم تجريم القاتل قانونياً.

أمـا المعطيـات الصادرة عن الجهاز المركـزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠٠٥ فتوضـح أن مشكلة العنف المبني على أساسـ النوع الاجتماعـي موجودة في ثلاثة أشكال: العنـف النفسي بنسبة ٧, ٦١٪ والعنـف الجسدي بنسبة ٣, ٢٣٪ والعنف الجنسي بنسبة ٩, ١٠٪. وتجدر الإشارة إلى أن حالات العنف المسجلة في الإحصاءات الرسمية حسب سجلات الشرطـة ليست بالضرورة أن تكون هـي المؤشرات الحقيقية لرصد ظاهرة العنف لأن غالبية هذه القضايا لا تعلن ولا يتم رصدها وبالتالي تظل مخفية ولا تظهر في السجلات الرسمية.

وفي شبـاط مـن عام ٢٠٠٨ أقام مركز الـرواد العربي استطلاعاً لقياس توجهات الجمهـور في عدة قضايا مجتمعية. وكان موضـوع العنف أهم القضايا التـي تم استطلاعها، وأشارت نتائج الاستطلاع إلى أن غالبية المستطلعين (٧٧٪) يرفضون أن يكون للزوج الحق في ضرب زوجته إذا رأى ذلك مناسباً. في المقابل، أيد ٢٢٪ من المستطلعين حق الرجل في ضـرب زوجتـه إذا رأى ذلك مناسباً. أما إذا كان للزوجـة الحق في ضرب زوجها فهذه مسألة أخرى، فقد أيد أقل مـن ٤٪ حـق الزوجة في ضرب زوجها إذا اعتقدت أن ذلـك مناسباً. في المقابل رفض ٩٦٪ مثل هذه المقولة. وينخفض التأييد لحق الزوج بضرب إحدى القريبات في العائلة، حيث يؤيد ١٧٪ من المستطلعين حق الرجل بضرب أخت زوجته إذا رأى ذلك مناسباً.

يشير تقرير الشرطة الفلسطينية الصادر عن مكتبها الإعلامي في أب ٢٠٠٨ إلى أن القضايا المقدمة من قبل النساء المعنفـات في جميع المحافظـات قد بلغت ٢٠٨ قضية متنوعة، كان أبرزها الإيذاء (٨٠ قضية) وتلاها الشتم والتحقير (٣٢ قضيـة) والسرقـة (٢٣ قضيـة) والتهديد (١٤ قضية) والاعتـداء على أملاك الغـير (١٣ قضية) والاغتصاب ومحاولة الاغتصاب (قضيتان) وغيرها من القضايا.

وذكر هذا التقرير أن ١٦٧ قضية سجل مكان حدوثها البيت، و٢٠ قضية في مكان العمل، أما في الشارع فقد بلغ عددها ٢١ قضية. ولفت تقرير الشرطة الانتباه إلى أن الريف الفلسطيني قد سجل أعلى نسبة في حدوث هذه القضايا، حيث بلـغ عـدد هذه القضايـا في الريف ١٢٨ قضية، أما في المدن فقد بلغ ٧١ قضيـة، وكان أقل عدد في المخيمات، حيث بلغ تسع قضايا.

ونـوه التقريـر إلى أن غالبيـة القضايا سجلت لنساء لم تتجـاوز أعمارهن ٤٠ سنة، حيث بلغ عـدد هذه القضايا ١٣٣ قضية. أما النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن ٤٠ سنه فقد بلغ عدد القضايا التي تخصهن ٧٥ قضية (المصدر: تقرير الشرطة، نشر في المنتدى الالكتروني للمنظمات غير الحكومية في شهر آب ٢٠٠٨).

يلاحـظ التزايـد في عدد حالات العنف ضـد المرأة وحالات قتل النسـاء في ظل ظروف سياسية معقـدة على المستوى الفلسطينـي الداخلـي وما تتعرض له الضفة الغربية وقطاع غزة من سيـادة لسلطتين لشعب واحد وما ينتج عنها من آثار اجتماعية سلبية تتحمل نتائجها النساء على الأغلب، إذ يذهبن ضحية للعنف والقتل والفقر إضافة إلى معاناتهن مـن الاحتـلال الإسرائيلي وما ينتج عنه من إغلاقات وتدمير للبنية التحتيـة ومصادرة للأراضي لبناء جدار الفصل العنصري. هذه العوامل مجتمعةً تساهم في زيادة العنف ضد المرأة سواءً كان داخل البيت أو خارجه.

وقـد تكون هـذه الأخبار المتكـررة والإحصائيات التي رصدت في العديـد من الدراسات والتقارير مـبرراً ودافعاً لكي نتفحص هذه المشكلة من كافة جوانبها، سواء لمعرفة مصير المعتدي والقاتل والعقوبة التي اتخذتها المحاكم بحقه، أو لمعرفـة وتقييـم دور المؤسسات الرسمية من جهة ومؤسسات المجتمـع المدني من جهة أخرى في حماية الضحية وتوفير الأمان لها، أو لإعادة قراءة القانون الذي أصبح تطبيقه في هذا المجال أقل فاعلية في ظل تزايد هذه المشكلة.

لذا سيحاول هذا التقرير التركيز على ما يلي:

١. مدى رضا النساء عن الخدمات المقدمة من المؤسسات العاملة على مكافحة العنف ضد المرأة.
٢. احتياجات وتوصيات النساء اللاتي توجهن لطلب هذه الخدمات من المؤسسات.
٣. معرفة توجهات طلبة الجامعات الفلسطينية في مفهوم وقضايا وخدمات المؤسسات العاملة على مكافحة العنف ضد المرأة.

ولا ندعي أن هذا التقرير سيعالج المشكلة أو سيحللها من جميع جوانبها، بل سيقتصر على ما استطاعت النساء ذكره حول تجربتهن واستفادتهن بشكل مباشر من هذه الخدمات وأهم توصياتهن لتحسين الخدمات، دون الخوض في تفاصيل الحالات أو معرفة أسبابها وكيفية العمل معها.

ما هي أشكال العنف؟[١]

العنف الجسدي:

ينفذ عن طريق مهاجمة جسدية من الشخص العنيف تجاه أي شخص آخر. يتضمن هذا العنف لكمات أو صفعات خفيفة باليد أو غيرها، أو شد الشعر، أو لي اليد، أو قرص، أو عض، أو محاولة خنق، أو استعمال أدوات حادة أو غير حادة مثل كرسي أو قنينة أو حذاء أو سكين أو جنزير أو حبل، مما قد يسبب أضراراً جسدية، تصل أحياناً درجه عالية من الخطورة. هذه الأشكال من العنف تؤدي أحياناً إلى جروح أو كسور في الرجلين أو اليدين أو الأضلاع أو الوجه، أو فقدان الوعي أو فقدان إحدى الحواس عندما يكمن التركيز في منطقة الرأس، أو أضرار داخلية مثل النزيف الداخلي، أو الصلع نتيجة شد الشعر وغيرها، وربما يؤدي هذا النوع من العنف إلى الوفاة.

ربما نستطيع تمييز هذا النوع من العنف عن طريق الآثار التي يتركها على الجسم. ونستطيع عن طريق هذه الآثار تحديد الفترة الزمنية التي وقع فيها الاعتداء. فالعلامات الناتجة تكون في البداية ذات لون أحمر، ثم تتحول إلى أزرق ثم إلى بنفسجي وأصفر لتدل على مرحلة الاقتراب من الشفاء. وأحياناً لا يترك العنف الجسدي أثراً مرئياً نستطيع تمييزه بالعين المجردة لأن المعتدي قد يستعمل عنفاً جسدياً لا يترك آثاراً مرئية، مثل شد الشعر أو ليّ الذراع أو استعمال وسادة والضرب من خلالها.

تكون ظواهر العنف الجسدي عادة منتشرة في منطقة الرأس والبطن والأعضاء الجنسية والقسم الأعلى من الجسم.

ومن الممكن أن تحدث جميع الأمور التي ذكرت خلال فترة الحمل أيضاً.

أهم ما في الأمر أن كل عنف جسدي يترك أثراً نفسياً.

العنف النفسي:

هذا النوع من العنف غير ظاهر خارجياً، ويصعب التعرف عليه وتحديد شدة الضرر منه؛ لهذا يسمى إصابة نفسية. إن الهدف من العنف النفسي هو المس بالآخرين نفسياً وهدم التقدير والتقييم الذاتي للآخر. وينفذ هذا الشكل من العنف عن طريق تصرفات مختلفة منها: الكلام الذي يقلل من أهمية الشخص المعرض للعنف، والتوبيخ والشتائم، والنعت بأوصاف تقلل من قيمة الشخص، والتهديد بشكل مباشر أو غير مباشر بالقتل أو بعنف أشد، أو التهديد بأخذ الأطفال وتخريب الممتلكات والمس بخصوصية الشخص، والحرمان الاقتصادي بمنع المصروف، والمراقبة والتحقيقات، والاستخفاف والتذليل، والإجبار على الاعتذار وطلب السماح.

وتكون الأضرار النفسية الناجمة عن هذا النوع من العنف أشد من الضرر الجسدي، ولكنها تظهر عن طريق تصرفات

١) جمعية سوا- كل النساء معاً اليوم وغداً

معينــة تؤشــر على العنف النفســي، كالخوف الدائــم والمستمر، والشعور بالنقص، وعدم الثقة بالنفــس وبالقدرات الشخصيــة، والإحبــاط أو الاكتئــاب، والأحلام المزعجــة، واللامبالاة، وإهمال الــذات، والانعزال، والقلــق، والتوتر، والتفكير بالانتحار، وغيرها من الآثار.

العنف الجنسي:

يظهــر هــذا النوع من العنــف في جميع المجتمعات بمــا فيها المجتمعــات التي تشكل فيهــا العلاقات الجنسيــة إبرازاً للسيطــرة الأبويــة. يستخدم كثــير من الرجال هذه الطريقــة كوسيلة للسيطرة على النساء، ويمكــن أن يتضمن ذلك فرض ممارســة الجنس عليهن بأشكال مختلفة على غير إرادتهن وباستخــدام القوة، أو إجبارهن على ارتداء ألبسة مغريــة، أو الاستخفاف بقدراتهــن وممارستهن الجنسية، أو إجبارهن على مشاهــدة «الأفلام الجنسية» وغيرها، أو إجبارهــن على العمل في مجال الدعارة، أو إدخــال أدوات في المهبل أو الشرج لديهن، وقد يكون الاعتداء بالاغتصاب عقــب استعمــال العنــف أو مصاحباً له. لا تستطيع المرأة في مثل هذه الحالات أن تقــاوم نتيجة خوفها ومعاقبة الزوج العنيف لها.

يسبــب العنف الجنسي أضراراً جسدية ونفسية وعقليــة شديدة الوطأة على المرأة، مثل: النزيف أو التمزق في منطقة الجهــاز التناسلــي، والالتهابات المهبليــة، وشعور المرأة بالخوف وعــدم السيطرة على جسدهــا، وشعورها بالإحباط، وغيرها.

ملاحظات عن وضع المرأة وواقع المؤسسات النسوية:

١. النساء والنوع الاجتماعي:

عندما نتحدث عن النساء يبدو لنا أن النساء يمثلن مجموعة واحدة متجانسة ومتكاتفة لها نفس الصفات وتعاني من نفــس الظروف وتحلم لتحقيق نفس الحلم. ولكن هــذا المصطلح لا يعبر بالضرورة عن أن النساء يمثلن وحدة واحدة ومتجانســة. فالنساء موجودات ضمن طبقات المجتمع، وهناك الغنية والفقيرة، وهناك المتعلمة وغير المتعلمة، وهناك من تتمتع بحقوق وعليها واجبات في دول الرفاه ومن لا تحظى حتى بأبسط حق من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة والعيشــ بكرامة إنسانية. كما أن من النساء من تحلم وتتمتع بحق الاختيار ومنهن من تحلم بقضاء ليلة مستقرة دون عنــف داخل منزلها. فالنســاء مختلفات في أحلامهن واحتياجاتهن ومصالحهن، ويعــود ذلك لعدة معايير طبقية أو أثنيــة أو مصالــح واحتياجات تعود للنوع الاجتماعــي. ولكن على الرغم من كل ذلك، فالعنف ضــد المرأة هو القاسم المشــترك الــذي من الممكن أن تشعر به جميع النساء أينما وجدن سواء كن في فرنسا أو ألمانيا أو السويد أو الكويت أو فلسطين.

فالنســاء يعانين مــن العنف ضدهن لأسباب مختلفة من قبــل أقاربهن أو أزواجهن او أشخاص غرباء عنهن ويعشن حياة غير مستقرة نتيجة العنف الذي يعانين منه ويؤثر على حياتهن واختياراتهن ومشاركتهن في الحياة على الصعيد الخاص أو العــام. والعنف ضد المرأة لا يقتصر على امرأة فقيرة أو امــرأة متعلمة أو امرأة عربية أو أجنبية أو امرأة متدينــة أو غير متدينة. فالمرأة المعنفة لا توجد لها صفــات موحدة ولا يوجد أسباب موحدة لاستخدام العنف ضدها. وقــد أكــدت العديد من الأبحــاث والدراسات أنه لا توجد مواصفات محددة للمرأة التــي يمارس ضدها العنف بسبب عدم وجود تصرف موضوعي أو مبرر لما يحدث من قبل المعتدي.

٢. النساء واحتياجاتهن العملية والإستراتيجية:

تختلف احتياجات ومصالح النساء بعضهن عن بعض وفق ظروف وحياة كل امرأة. تشير الباحثة كارن موزر إلى أن هناك حاجات جندرية عملية هي ما نخطط للوصول إليه من دون تحدي المجتمع، ويوازي ذلك وجود حاجات جندرية استراتيجية تسعى إلى التغيير وتحتاج إلى التحدي المجتمعي كي تنجح في إحداث تغيير استراتيجي.

إن لجوء النساء إلى المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة ربما يعتبر من الحاجات الجندرية العملية، ولكنه قد يعتبر أحيانا من الحاجات الجندرية الإستراتيجية، وهذا يعتمد بالأساس على حاجة المرأة نفسها والتحديات التي تعاني منها من أجل العيش بكرامة للوصول إلى حياة كريمة وحق تقرير المصير.

٣. مؤسسات المجتمع المدني:

عمل عدد من مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين على موضوع مكافحة العنف ضد المرأة منذ أواخر الثمانينات في محاولة لتقديم الخدمات الإرشادية والنفسية للتخفيف من معاناة النساء اللاتي يتقدمن بطلب هذه الخدمات. بدأت المؤسسات العاملة على مكافحة العنف ضد المرأة منذ بداية التسعينات في منطقة الوسط فقط، ثم توسع العمل إلى مناطق أخرى منها الجنوب مثل الخليل وبيت لحم والشمال مثل نابلس وجنين وطولكرم. وحتى الآن، ما زالت هذه الخدمات – كما عبرت عنها العديد من الدراسات الميدانية – غير كافية للوصول إلى كل النساء اللاتي يعانين من هذه المشكلة.

في بدايات العقد الحالي، تم تشكيل منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة كمجموعة ضاغطة تسعى إلى محاولة الضغط على صانعي القرار من أجل وقف جرائم قتل النساء وقضايا العنف التي تعاني منها النساء. وحالياً تقوم مؤسسات المجتمع المدني بإعداد مسودة قانون لحماية النساء من العنف.

والمؤسسات الأعضاء في منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة هي:

- مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.
- طاقم شؤون المرآة.
- المركز الفلسطيني للإرشاد.
- جمعية الدفاع عن الأسرة.
- مركز الدراسات النسوية.
- جمعية سوا كل النساء معاً اليوم وغداً.
- جمعية العمل النسوي لرعاية وتأهيل المرأة.
- جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية.
- جمعية تنمية المرأة الريفية.
- مركز الإرشاد النفسي الاجتماعي.
- مركز شؤون المرأة/غزة
- لجان العمل الصحي.
- مفتاح المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

الجزء الثاني

منهجية الدراسة

١) منهجية الدراسة:

تم استخـدام منهجية البحث الكيفي وخاصة المقابلة الفردية المعمقة والمجموعات البؤرية مع طلبة الجامعات. وقد تم استخدام البحث الكيفي لمثل هذه الدراسة لعدة اعتبارات أهمها:

- أن موضـوع العنف في فلسطين من المواضيع التـي لا تبحث بطريقة علنية بل يتعامل معه بسرية تامة حفاظاً على خصوصية وحياة المستفيدات.
- أنـه لا يوجـد تعداد رسمي بعدد النسـاء المعنفات أو قوائم بعدد النساء اللاتي توجهـن إلى المؤسسات التي تعمل علـى العنـف ضد المرأة، وبذلك لا نستطيع اختيار عينة ممثلة، بل تم اختيـار من وافقت من النساء على التعاون مع الدراسة.
- لحساسيـة الموضـوع وخصوصيـة النساء وسرية الحالات وضـرورة الحفاظ على سلامتهـن، لم يكن من السهل تزويدنـا بقوائـم بعدد النساء اللاتي تتوجهن إلى المؤسسات، وبالتالي كان لا بـد لنا أن نختار منهجية كرة الثلج التي تقوم على أن أي امرأة نتعرف عليها تدلنا على امرأة أخرى. وهذه المنهجية إحدى طرق المنهج الكيفي.
- تم استخـدام المقابلـة المعمقة للنساء اللاتي توجهن إلى المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة لتلقي الخدمات او الاستشارات واللاتي كن على استعداد لمقابلتنا.
- من جهة أخرى، تم استخدام آلية المجموعات البؤرية للتعرف على توجهات طلاب وطالبات الجامعات الفلسطينية في جميـع مناطـق الضفة الغربيـة وقطاع غزة حول موضوع العنف ضد المـرأة، وذلك بهدف فحص مدى الوعي العام بقضايا العنف ضد المرأة والمعرفة بالمؤسسات العاملة على الحد منه.

٢) أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في ما يلي:

١. التعرف على احتياجات النساء والإشكاليات التي يعانين منها أثناء تعاملهن مع المؤسسات النسوية لطلب خدمات خاصة بحمايتهن من العنف.
٢. معرفة مدى رضا النساء عن هذه الخدمات المقدمة.
٣. معرفة توصيات النساء بخصوص تحسين هذه الخدمات.
٤. فحص مدى معرفة الرأي العام (الجمهور) بالخدمات المقدمة ومدى معرفته بمفهوم العنف ضد المرأة وأسبابه والمؤسسات العاملة على مكافحة العنف ضد المرأة.

٣) الأسئلة التي يجيب عنها التقرير:

يحاول هذا التقرير الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما مدى رضا النساء عن الخدمات المقدمة إليهن من قبل المؤسسات العاملة على مكافحة العنف ضد المرأة؟
- مـا هي أهم الاحتياجات والإشكاليات التي واجهـت النساء في التعامل مع المؤسسات العاملة على مكافحة العنف ضد المرأة؟
- ما هي أهم توصيات النساء لتحسين الخدمات المقدمة إليهن؟
- هل هناك وعي لدى الجمهور بقضايا العنف ضد المرأة؟

٤) أدوات الدراسة:

- لقـاءات فرديـة معمقة: تمت مقابلة ٦٠ امرأة، منهـن ٥٢ امرأة عانين من العنف وتوجهـن لمؤسسات تعمل على مكافحـة العنـف ضد المرأة، وثماني نساء عانين من العنف ضدهن ولكنهن لم يتوجهن إلى أية مؤسسة لطلب أية خدمة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات العاملة في هذا المجال.
- مجموعات بؤرية .

٥) حدود الدراسة:

تم تنفيـذ الدراسـة في الضفة الغربيـة وقطاع غزة بحيث تم العمـل وفق التوزيع الجغرافي (شمـال ووسط وجنوب) والتوزيع السكاني بحيث يشمل المدينة والمخيم والقرية.

٦) أهم الإشكاليات التي واجهت الدراسة:

- بسبـب عـدم وجود قوائم رصد للنساء اللاتي يطلبن الخدمات من المؤسسات وعدم وجود أية قوائم رسمية بعدد النسـاء اللاتي يعانـين من العنف، لم نتمكن من استخـدام عينة عشوائية في تنفيذ الدراسـة، بل تم اللجوء إلى منهجية كرة الثلج أي مقابلة النساء اللاتي يوافقن على المقابلة ثم يرشدننا إلى أخريات وهكذا.
- نظـراً لحساسية موضوع الدراسة وصعوبة الوصول إلى النساء اللاتـي توجهن إلى المؤسسات لطلب الخدمة، تم التنسيـق مـع المؤسسات المعنية لترتيب لقاءات مع فريق البحث لتعبئة استمـارة الدراسة مع التأكيد على السرية والمهنيـة والتأكيد على المحافظة على الخصوصية وعـدم الخوض في أية تفاصيل تتعلق بالمشكلة التي تعاني منها المـرأة بل طـرح أسئلة عامة تدور حـول الخدمات ومدى رضا النسـاء عنها. وهناك من تعـاون مع فريق البحث وهناك من رفض التعاون من قبل بعض المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة.
- حسـب خطـة البحث، كان من المفترض عقد ثـلاث مجموعات بؤرية لنساء استفدن مـن الخدمات التي قدمتها المؤسسـات العاملـة على الحد من العنف ضد المرأة. ولكن خلال فترة العمـل الميداني، وجد أن هناك صعوبة في عقد مثل هذه المجموعات وذلك بسبب رفض النساء التواجد بشكل جماعي في مجموعات للتحدث عن تجاربهن، وتفضيلهن المقابلات الفردية بدلاً من المجموعات البؤرية.
- من ناحية أخرى، كان هناك تخوف من عقد المجموعات البؤرية لطلبة الجامعات، خاصة في ظل الوضع السياسي في فـترة تنفيذ العمل الميـداني ما بين آذار ٢٠٠٨ ونهاية أيار ٢٠٠٨. وكان الظرف الأصعب في قطاع غزة. ولكننا استطعنـا عقد هذه اللقاءات في أجواء ليسـت علنية، حيث تم اختيار عينة الطلاب والطالبات بدون الإعلان عن ذلك رسمياً أو التنسيق رسمياً مع الجامعات تخوفاً من أن تمنع مثل هذه اللقاءات.

الجزء الثالث

نتائج البحث الميداني

أولاً: المعلومات الأساسية

أ- التوزيع الجغرافي للعينة:

تم توزيع ٦٠ استمارة على المناطق الجغرافية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة:

أولاً - الضفة الغربية: تم تقسيم الضفة الغربية إلى المناطق التالية:

١. منطقة الشمال: بحيث شملت نابلس وطولكرم وقلقيلية وجنين.
٢. منطقة الوسط: بحيث شملت رام الله وأريحا والقرى المحيطة بالقدس.
٣. منطقة الجنوب: بحيث شملت محافظتي الخليل وبيت لحم.

ثانياً - قطاع غزة: تم العمل في كل مناطق قطاع غزة.

تم توزيع الاستمارات على المناطق على النحو التالي: منطقة الوسط في الضفة الغربية ما نسبته ٢٢,٦٪ من العينة، ومنطقة الجنوب ٢٦,٤٪، ومنطقة الشمال ٢٤,٥٪، ومنطقة غزة ٢٤,٥٪. أما عن توزيع العينة حسب مكان السكن فكان التوزيع كالتالي: ٥٠,٩٪ من العينة شملت النساء في القرى و٣٥,٨٪ في المدن و١١,٣٪ في المخيمات.

وهنا لا بد من التنويه إلى أن التوزيع لم يكن موجهاً ولم يكن وفق عينة عشوائية، بل جاء حسب ما توفر لدينا من معلومات من النساء اللواتي توجهن إلى المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة لطلب الخدمة، واللاتي بدورهن ساعدننا في التعرف على نساء أخريات وكان لديهن الاستعداد للتعاون مع البحث والإجابة عن استمارة الدراسة.

ب- الفئة العمرية للنساء اللاتي شملتهن العينة:

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية ٪
١٧-٢٧ سنة	٢١	٤٠
٢٨-٣٨ سنة	٢٤	٤٦
٣٩-٤٩ سنة	٦	١٢
٥٠ سنة فأكثر	١	٢
المجموع	٥٢	١٠٠٪

يتضح من البيانات السابقة أن النسبة الأكبر للنساء اللاتي توجهن للمراكز النسوية والمؤسسات الأهلية لطلب الخدمة كانت من الفئات العمرية ما بين ٢٨-٣٨ عاماً بنسبة ٤٦٪. وكانت غالبية النساء متزوجات وقضاياهن متنوعة ما بين طلاق وقضايا نفقة أو ضرب من قبل الزوج أو أقارب الزوجة، تليها الفئة الثانية التي تتضمن النساء في عمر ١٧-٢٧ عاماً وبنسبة مئوية ٤٠٪ من عينة الدراسة. أما الفئة العمرية الأقل تمثيلاً فكانت بين النساء الأكبر سناً أي من ٥٠ سنة فما فوق.

ج- التحصيل العلمي للنساء المعنفات في عينة البحث:

الفئة	التكرار	النسبة المئوية ٪
أمية	٢	٪٤
ابتدائي	٧	٪١٣,٤
إعدادي	١٣	٪٢٥
ثانوي	١٨	٪٣٥
دبلوم فأعلى	١٢	٪٢٢,٦
المجموع	٥٢	٪١٠٠

أظهـرت نتائج تحليل الاستمارات أن نسبة النساء اللاتي أنهين تعليمهن للمرحلة الثانوية كانت ٣٤٪ من نسبة النساء اللاتـي شملتهـن عينة الدراسة، يلي ذلك النساء اللاتي أنهين المرحلـة الإعدادية (٢٥٪). أما المرحلة الأساسية فقد جـاءت نسبتهـا ٢٤,٥٪. ثم تأتي فئة النساء اللاتي أنهين دبلوماً فأعلى. ويلاحظ أن هذه النسبة كبيرة نسبياً، بحيث وصلت إلى ما يقارب ٢٣٪. بالمقابل كانت نسبة النساء اللاتي لا يعرفن القراءة والكتابة ٣,٨٪ من نسبة النساء اللاتي شملتهن الدراسة.

د- الحالة الاجتماعية للنساء اللاتي شملتهن العينة:

الفئة	التكرار	النسبة المئوية ٪
عزباء	١٣	٪٢٥
متزوجة	٢٤	٪٤٦
مطلقة	٨	٪١٥
أرملة	٢	٪٤
منفصلة	٥	٪١٠
المجموع	٥٢	٪١٠٠

تبين من خلال البيانات السابقة أن غالبية المتوجهات للمؤسسات العاملة على الحد من العنف ممن شملتهن الدراسة هـن من المتزوجات بنسبة ٤٦٪. يلي هذه النسبـة فئة العزباوات، حيث مثلن ٢٥٪ من الدراسة، هذا بالإضافة إلى أن ١٠٪ من النساء اللواتي توجهن لطلب المساعدة كن من النساء المنفصلات عن أزواجهن.

هـ - كيف عرفت النساء عن المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة؟

من خلال سؤالنا المباشر للنساء المبحوثات: «كيف عرفت عن وجود المؤسسات العاملة على الحد من العنف؟» أجابت غالبيـة النسـاء، أي مـا نسبته ٥١٪ منهـن، بأنهن عرفن عن وجـود مؤسسات تساعد النساء وتقـدم لهن الخدمات المختلفـة لحمايتهن من العنف من خلال الأقـارب والصديقات والجيران. وشكل الأصدقاء والجيران ما نسبته ٤٦٪

كمصدر معلومات للنساء للذهاب لتلقي الخدمات من المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة. أما بالنسبة للأقارب الذين شكلوا المصدر الأول من حيث النسبة كمصدر للمعلومات للتوجه إلى المؤسسات العاملة على الحد من العنف فكانوا إما أقارب المرأة من الدرجة الأولى، مثل أختها أو أخت زوجها، أو أقارب من الدرجة الثانية، مثل ابنة عمها او زوجة أخيها، الخ. أما المصدر الأخر لمعرفة النساء بالمؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة فكان الشرطة أو الشؤون الاجتماعية. وفي ما نسبته ٣٢٪ من الحالات تم التحويل من مؤسسة أخرى، وتمثلت هذه المؤسسات بالشؤون الاجتماعية أو الشرطة أو مركز صحي أو مؤسسة تنظيم الأسرة أو نادٍ نسوي في قرية ما.

و- المدة التي استغرقها حل المشكلة:

رغم وجود المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة منذ بداية التسعينات لحل القضايا المتعلقة بالعنف، إلا أننا وجدنا من خلال إجابات النساء أن مدة حل المشكلة ليست ثابتة، وأحياناً تكون المدة طويلة. ولا توجد مدة محددة لإنهاء القضية، فأحياناً نجدها قصيرة تتراوح بين أيام إلى شهر، وأحيانا طويلة تتراوح بين سنتين فأكثر.

من خلال البيانات التي تم جمعها، وجد أن غالبية النساء كانت مدة تعاملهن مع المركز النسوي تتراوح بين يوم واحد إلى ١٢ شهراً، وأن ما نسبته ٢٢,٦٪ من النساء تراوحت مدة علاقتهن بالمؤسسة بين ١٢-٢٤ شهراً و١٧٪ من النساء أجبن أن المدة استمرت أكثر من سنتين، أي ٢٤ شهراً فأكثر.

ثانيا : رضا النساء المعنفات عن الخدمات المقدمة لهن من قبل المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة

أ. رضا النساء عن وجود مؤسسات تقدم خدمات:

بينت نتائج الدراسة أن النساء في عينة البحث أكدن على رضاهن بنسبة ٨٦,٦٪ عن وجود المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة والتي تعمل على مساعدة النساء اللاتي يعانين من العنف. بينما أشارت مبحوثتان إلى عدم رضاهن عن وجود هذه المؤسسات. وعند البحث بشكل أعمق في إجابة هاتين السيدتين، تبين أنهن من النساء اللاتي تعاملن مع المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة لفترات طويلة وأن مشاكلهما التي جاءتا لأجلها لم تحل حتى هذه اللحظة، خاصة أن مشاكلهما متعلقة بالقانون وإجراءاته. وهذا النوع من القضايا يعتبر من أصعب القضايا التي تحتاج إلى وقت طويل في المحاكم بسبب الإجراءات الطويلة أو بسبب الحكم في القضية لغير صالح المرأة المعنية، مما قد يعكس عدم رضاها عن وجود هذه المؤسسات.

«ما زلت اشعر بالقهر و الظلم لأني محرومة من أولادي وحقوقي كأم.»

(كلمات لإحدى السيدات المعنفات)

«كنت مكبوتة و محطمة نفسياً. لكن بعد تعاملي مع المرشدة بدأت أشعر أن هناك أملاً في الحياة و بدأت نفسيتي تتحسن، رغم أنني ما زلت أعاني من الضرب من قبل زوجي. ولكني أشعر داخلياً بأن المرشدة ستساعدني لإيجاد الحل إن شاء الله».

ب. رضا النساء المعنفات عن نوعية الخدمات المقدمة:

«بعد أن ذهبت إلى المؤسسة النسوية، أصبحت أشعر بالقوة وأعطتني المرشدة الطرق والأساليب كيف أدافع عن نفسي وأن لا أجعل زوجي يضربني.» (بعض العبارات لامرأة من عينة الدراسة)

«في البداية كنت أشعر بالخوف والرهبة خوفاً من أن يعرف أحد عني. لكن بعد التعامل مع المرشدة بدأت أشعر بالأمان و صرت أتشوق لليوم الذي يكون فيه لي زيارة.»

«الخدمة ممتازة وكافية. ولكن أشعر أني بحاجة إلى المزيد من المعلومات عن كيفية التعامل مع أولادي حتى أقلل الضغط النفسي عنهم».

بهذه الكلمات عبرت النساء عن رضاهن عن نوعية الخدمات التي قدمت إليهن. وهذا ما أكدت عليه أيضاً نتائج الأسئلة المغلقة في الاستمارة التي استهدفت نوعية الخدمة بشكل مباشر. فقد أجابت ٤٥ امرأة من مجموع السيدات (٥٢) أنهن راضيات عن نوعية الخدمات التي قدمت لهن، بينما أكدت خمس نساء على أنهن غير راضيات عن هذه الخدمات. وأهم أسباب عدم الرضا أن مشكلتهن كما تم الذكر سابقاً لا زالت غير محلولة وأنهن ما زلن يعانين من نفس المشاكل التي جئن إلى المركز النسوي من أجلها، مما انعكس على مستوى رضاهن عن هذه الخدمات المقدمة إليهن.

ج. المهنية:

تم فحص مدى مهنية المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة في تقديمها الخدمات للنساء من خلال أربعة مؤشرات رئيسية:

١) الخصوصية، ٢) المتابعة، ٣) الفاعلية في حل المشكلة، ٤) أداء الموظفات.

١) الخصوصية:

«كنت اشعر بالخوف والرهبة لأني عمري ما حكيت لحد انو زوجي بيضربني او بيعاملني من ناحية جنسية بطريقة بشعة. وفي بداية تعاملي مع المرشدة كنت سأندم أني قلت لها بسبب أني خفت الأمر ينفضح».

نعني بالخصوصية توفير الجو الملائم والمناسب للمرأة التي تقدمت بطلب الخدمة، خاصة خلال حضورها لمقابلة الأخصائية الاجتماعية أو المحامية. حيث تشعر النساء بأن الغرفة المهيأة لهن صغيرة تشعرهن بالاختناق، ناهيك عن فتح باب الغرفة عدة مرات من قبل الزميلات. فالمطلوب توفير غرفة مغلقة تشعر المرأة فيها بأمان وأنها تستطيع التكلم عن مشكلتها براحة دون أن يسمعها أحد غير المرشدة الاجتماعية أو النفسية التي توفرها المؤسسة. هذا بالإضافة إلى عامل مهم جداً في التعامل مع هذه القضايا، وهو السرية التامة وعدم البوح بسر المرأة. أكدت ٤٥ امرأة (أي ما نسبته ٨٣٪ من عدد النساء اللاتي توجهن للمؤسسات المقدمة للخدمات) أن المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة وفرت لهن الخصوصية التامة أثناء تلقيهن للخدمة. بينما وضحت ٣ نساء (أي ما نسبته ٥٪ من عينة الدراسة) أنهن لم يكن راضيات عن الخصوصية التي تم توفيرها من قبل المؤسسة. وقد أعطت المنتفعة (س) مثالاً على عدم الخصوصية أنها تنقلت بين أكثر من مرشدة في نفس المؤسسة حتى تتم متابعة قضيتها، واعتبرت ذلك انتهاكاً لخصوصيتها وخصوصية قضيتها ودليلاً على عدم مهنية المؤسسة التي تعاملت معها.

٢) المتابعة:

ونقصد بالمتابعة هنا: متابعة قضايا النساء اللاتي توجهن إلى المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة لطلب الخدمة بهدف المساعدة في حل المشاكل التي يعانين منها حتى يجدن حلاً يرضيهن ويشعرهن بالأمان والاستقرار وتقرير المصير.

من هنا وضحت غالبية النساء التي تمت مقابلتهن في الدراسة (٥ , ٨٤٪) أنهن شعرن بالرضا عن المتابعة التي تمت من قبل المرشدات الاجتماعيات أو النفسيات لهن، بينما أشارت ٧ , ٥٪ إلى عدم رضاهن عن شكل المتابعة، وأكدت إحداهن بكلمات واضحة على ضرورة وأهمية استمرار المتابعة من قبل المرشدة الاجتماعية لنهاية القضية، إشارة منها إلى عدم استمرار المتابعة معها حتى نهاية قضيتها:

«عليهم أن يتابعوا الحالات باستمرار حتى تنتهي القضية، حيث أنهم أحياناً لا يتذكرون الحالة ولا يتصلون بها إلى أن تعود الحالة وتراجعهم».

٣) الفاعلية في حل المشكلة:

لا يوجد تعريف موحد للفاعلية في حل المشكلة في القضايا النسوية، خاصة في قضايا العنف، نتيجة لتعقيداتها المجتمعية والقانونية. فمن خلال أجوبة الاستمارات المختلفة بخصوص ٥٢ امرأة توجهن للمؤسسات، تبين أن هناك أحياناً بعض الحلول النموذجية بنظر المرشدة الاجتماعية لمساعدة النساء تكون نتيجة خبرات شخصية وليست مهنية أو علمية. فالحلول أحياناً تأتي لتتوافق مع السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع أو للمرشدة الاجتماعية نفسها، أو تكون أحياناً بمثابة تطبيب وتضميد للجراح وليس مساهمة في حل المشكلة من جذورها. فيتم اللجوء في الغالب إلى مساعدة المرأة الضحية من خلال الإرشاد، ولا يتم أبداً العمل مع المعتدي أو الأسرة التي تكون بحاجة كبيرة للمساعدة نتيجة الأوضاع التي تعيشها والتي على الأغلب ستؤثر على أفرادها جميعاً في المستقبل. والمثال التالي يوضح ذلك:

«أصبحت شخصيتي أقوى من حيث إذا صرخ زوجي أو عصب أو صوت أن لا أخاف وأن أثبت وأواجهه بكل شجاعة وهدوء حتى لا يضربني. ولو استفزني، أظل في منتهى الهدوء، لأنه عندما يضربني فإنه يضربني على المناطق الحساسة مثل الصدر و يكون متعمداً في ذلك. فلقد علمتني المرشدة كيف أحمي نفسي بالمحافظة على الهدوء في الدرجة الأولى...» (كلمات لامرأة من اللاتي تمت مقابلتهن)

٤) أداء الموظفات:

كان هناك إجماع في الإجابات على أداء الموظفات الجيد وهناك من وصفهن بالملائكة وأنهن رائعات وأنهن يؤدين وظيفتهن على أكمل وجه. وأكدت غالبية النساء رضاهن عن أداء الموظفات في تقديم الخدمات وأكدن مدى أهمية وجود الموظفات في حياتهن، حيث شعرن بتغيير إيجابي من خلال نظرة الموظفات لهن وتعاملهن معهن باحترام.

ثالثا : الاحتياجات والاقتراحات التي تم تقديمها من النساء لتحسين الخدمات

١) احتياجات النساء كما عبرن عنها

تنوعت احتياجات النساء اللاتي توجهن إلى المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة واللاتي تمت مقابلتهن في الدراسة ما بين خدمات نفسية تشملهن وخدمات نفسية تستهدف العائلة ودورات لتمكين المرأة المعنفة ودورات توعية. وتمثلت أهم هذه الاحتياجات بما يلي:

- احتياجات نفسية، حيث عبرت النساء عن أنهن بحاجة إلى إرشاد نفسي لهن ولعائلاتهن، خاصة الأطفال.
- دورات تثقيفية عن حقوق المرأة: الحق في الاختيار، الحق في التعليم، الحق في الحياة.
- إرشاد وتوعية مع العائلة، وخاصة التوعية الحقوقية: وهنا اقترحت بعض النساء استهداف الحماة (أم الزوج)

في دورات توعيــة في حقوق المرأة لتنظيم العلاقة بينها وبين زوجة الابن، وذلك لأن معظم المشاكل المسببة للعنف – حسب قول النساء اللاتي تمت مقابلتهن – تأتي من الحموات.

- أهمية التوعية والتثقيف، خاصة في الأمور الجنسية والصحية.
- العمل مع الأطفال نفسياً، خاصة الذين تعاني أمهاتهم من عنف ضدهن.
- العمل على إصدار قوانين تنصف المرأة.
- إيجـاد آليـات جديدة في العمـل والمتابعة حتـى تستطيع النساء الاستفـادة من هذه الخدمـات. حيث يكون عمل المؤسســات عــادة مع الضحيــة ولا يتم العمل مع المعتـدي. فمهما حاولـت المؤسسات التخفيف عـن النساء وحل مشاكلهـن، يظل ذلـك بمثابة تضميد للجراح لأن المعتدي يظل يمارس أفعاله كما هي. وهنا يأتي التساؤل إلى أي مدى تستطيع المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة الاستمرار في العمل مع النساء طالما لا يوجد أي تدخـل مع المعتدي، ســواءً بالإرشاد النفسي أو الاجتماعي أو التأهيل، الخ. فهنــا تقول إحدى النساء: «يتم العمل معي في المؤسسة، حيث أتلقى الإرشاد النفسي وتحاول المرشدة التخفيف عني، ولكن عندما أعود إلى البيت تبدأ المشاكل من ضرب وشتم، وأتعرض لكافة أنواع العنف من جديد».
- حاجة النساء إلى الشعور بالأمان وشعور أطفالها الذكور والإناث بالأمان أيضاً.
- المساعدة المادية، خاصة في تكلفة المواصلات إلى المركز الذي يقدم الخدمات.
- دورات تربوية ونفسية في كيفية تربية الأطفال والتعامل معهم.
- الحاجة إلى العمل مع والدات النساء اللاتي يتوجهن إلى المؤسسات العاملة على مكافحة العنف ضد المرأة.

٢) أهم الصعوبات التي واجهت النساء في التعامل مع المؤسسات العاملة على حمايتهن من العنف:

عــبرت النساء اللاتي تمــت مقابلتهن عن عدة إشكاليات واجهتهن أثناء التعامل مــع المؤسسات العاملة على مكافحة العنف ضد المرأة. وتمثلت الصعوبات بثلاثة عوامل أساسية هي:

١. صعوبات مادية حالت دون وصول النساء إلى المؤسسات لتلقي الخدمات:

- الضعــف المــادي وعدم قدرة النساء اللاتي يتوجهن إلى المؤسســات العاملة على الحد من العنف على تدبر تكلفة المواصــلات للوصــول لتلقي الخدمات. («... لأني لا أجد المواصلات والمصاريــف الكافية للتوجه إلى المركز كلما كنت بحاجة لذلك»).

٢. صعوبات خاصة بنوعية الخدمات:

- عدم توفر وسيلة اتصال بين النساء وبين المؤسسة.
- سوء الإدارة في المؤسسة.
- عدم وجود متابعة مستمرة ومنتظمة.
- الموظفات مبتدآت في العمل وليس لديهن الخبرة الكافية في العمل.
- تقلب طاقم العمل بسبب الولادة، الخ.
- طول مدة القضية، خاصة إذا كانت القضية في المحكمة.

٣. صعوبات جاءت من المحيط الذي تعيش فيه النساء نتيجة قرارهن بالذهاب إلى المؤسسات لتلقي الخدمات:

- الخــوف الشديد مــن أهل الزوج. («أخاف من حماي لأني رفعت قضية، لأنه ظــالم وعنيد وغضب غضباً شديداً بعد رفع القضية»).
- اعتبــار الذهــاب إلى المؤسسات لحماية المــرأة التي تتعرض من العنف فضيحــة مجتمعية. («الجميع ومن حولي اعتبروا ذهابي إلى المؤسسة النسوية بمثابة فضيحة»).

- محاولـة تهديد النساء بالضـرب وإجبارهن على عدم الذهاب إلى المؤسسات خوفاً مـن الفضيحة. («استشرت والدتـي وقالـت لي لا تذهبي، حكي فاضي، والمرة الشاطرة ما بتطلع سر زوجهـا، و المرة اللي بدها تنستر بتكون ممسحة لزوجها. وهددتني إذا بروح للمؤسسة النسوية رح ما عمرها تحكي معي ورح تخلي أبوي وإخوتي يضربوني رغم أنها كانت تشوف الضرب والكدمات إللي في جسمي»).

بهـذه الكلمات البسيطة وضحت النساء أهـم الصعوبات التي يواجهنها أثناء تلقيهـن الخدمات من المؤسسات. هذه الصعوبات تفرض تحديات صعبة أمام المرأة عندما تفكر بحل للمشكلة التي تعاني منها. فلوم المرأة المعنفة على فضح عائلتهـا – كما تم استخدام التعبير سابقاً – هـو أيضاً عنف نفسي وأقوى أحياناً من العنف الجسدي. ورغم ذلك كله تتحدى المرأة عائلتها والبيئة التي حولها وتذهب إلى المؤسسة لعلها تجد حلاً لها يساعدها لتبدأ مشوار النجاة.

٣) اقتراحات لتحسين الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات:

جـاءت اقتراحـات النساء لتحسـين الخدمات المقدمة لهن مـن المؤسسات العاملـة على الحد من العنـف ضد المرأة بكلماتهن الخاصة كما يلي:

- الاهتمام بدور الإعلام لتحسين صورة المرأة وتسليط الضوء على مشكلة العنف في المجتمع الفلسطيني.
- توعية النساء بأهمية دور المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة كي تتوجه النساء إليها دائماً.
- أهمية توزيع المؤسسات في كل المناطق.
- الشعور بالأمان بعد الخروج من البيت الأمن.
- اقـتراح أن يتـم تشكيل مجموعات دعم من النساء حتى لا تشعر المرأة أنهـا المعنفة الوحيدة بل أن نساء أخريات يعانين من العنف مثلها.
- اقـتراح أن يطبـق برنامج تكافل أسري مـع النساء اللاتي يطلقـن أو ينفصلن عن أزواجهن حتـى يتم مساعدة أولادهن ويستكملوا تعليمهم.

رابعا : أهم النجاحات التي شعرت بها النساء بعد تلقيهن للخدمات

١) النجاحات التي شعرت بها النساء بعد تلقيهن للخدمات:

عـبرت النسـاء اللاتي توجهن إلى المؤسسات العاملة على الحد من العنـف ضد المرأة عن مشاعرهن أثناء وبعد تلقي الخدمات كما يلي:

- حصلت على النفقة
- صارت شخصيتي أقوى
- الحديث معهم يساعدني ويريحني
- استفدت من الإرشاد والنصح الذي قدم لي
- حصلت على الطلاق
- استطعت تقديم شكوى للشرطة والشرطة دافعت عني
- استطعت أن أرى أولادي بحكم محكمة بعد سنة من الحرمان
- أصبح لدي وسائل دفاعية عن نفسي باستخدام الهدوء وضبط للنفس
- خروجي من سجن البيت وتحرري من ظلم أهلي
- استعدت ثقتي بنفسي وتحسنت نفسيتي
- تعلمت دورة تجميل وحالياً أتعلم دورة لياقة بدنية
- توصلت لتفاهم مع زوجي بعدم ضربي

هـذه النجاحات قد يقيسها أشخاص آخـرون على أنها ليست نجاحات أو أنها مشاعر أكثر من كونها إنجازات. ولكن الفرق هنا أن هذه المشاعر جاءت من نفس النساء المظلومات واللاتي يعانين من العنف، وهن أقدر الناس على وصف نجاحاتهـن، سـواءً كانت استراتيجية بالنسبة لهـن أو عملية بالنسبة لغيرهن. فالنسـاء اللاتي خضن هذه التجارب الصعبة هن الأقدر على تحديد الإنجاز والنجاح بالنسبة لهن.

٢) أكثر شيء أعجبني في المركز:

- التعامل معي ببساطة ودعمهم ومساندتهم لي
- التعامل معي بشكل إنساني
- الخصوصية والسرية والصدق في التعامل

٣) أكثر شيء لم يعجبني:

- لا يتذكرون الحالة ولا يتصلون بها
- لا يتابعون الحالة باستمرار
- ضيق المكان
- أحياناً كان هناك مقاطعة من قبل الموظفات، حيث يدخلن الغرفة دون استئذان

٤) ما هي أهم المجالات التي لو كانت متوفرة لكانت الخدمة أفضل؟

الاقتراحات التالية تم التعبير عنها بكلمات النساء أنفسهن:

- كنـت أتمنى لو ركزت المرشدة على أولادي لأن سوء نفسيتي انعكس عليهم حتى أنهم في الفترة الأخيرة كرهوني. ولكن المرشدة كان كل تركيزها على علاقتي بزوجي وكيف أحسنها وعلاقتي بحماتي.
- التركيز على كيفية التعامل مع أطفالي من ناحية نفسية وكيف أدعمهم نفسياً بسبب العنف الذي أتعرض له من أبيهم وخاصة أنه يضربني أمامهم.
- أنـا بحاجـة إلى علاج جسدي من آثار الضرب من حماي لأنـه كان يضربني بصورة مبرحة، وبحاجة إلى الدعم النفسي الأكثر.
- أن يكـون لـدى المراكز زيارات أكثر للمواقـع بدل من أن نذهب نحن، لأن هناك سيـدات لا يستطعن الخروج من البلد.
- زيادة عدد المراكز الإرشادية في المناطق.

النساء في البيت الآمن:

تم تعبئـة استمـارات لست نساء يقمـن في البيت الآمن. وقد تمت تعبئـة هذه الاستمارات لمن كانـت لديها الاستعداد للمشاركة ووافقت على ذلك.

مشاعر النساء بعد إقامتهن في البيت الآمن:

كيف هو شعورك الآن؟

«قبـل أن آتـي إلى البيت الآمن كنت اشعر بالخوف وما كنت اعـرف أصلا انو في مؤسسات بتساعد النساء. ولما اجيت علـى البيت سألوني أسئلـة استغربتها «ايش هواياتك وايش بتحبي». وطبعا هاي الأسئلـة ما حدا عمرو سألني إياها. عشان هيك حسيت انو اللي بيقدمولي إياه اشي كثير اكبير ومهم ولأول مرة اشعر إني بدي اخذ شي بدون مقابل».

«أشعر حالياً بالسعادة وأشعر بالأمان إني لقيت نفسي بعد ما ضاعت وأشعر إني انولدت من جديد».

«بس أنا اليوم إنسانة ولدت من جديد وأشعر إني إلي قيمة ومهمة في المجتمع. بس خوفي ايش بدو يصير عندما أخرج من البيت.»

وصفت النساء شعورهن بأنهن أقوى، حيث شعرن بكونهن «إنسانة ذات قيمة»، وتعلمن معاني كثيرة لم يكن يعرفنها من قبل، مثل التثقيف الصحي، وأخذن دورات ساعدتهن على الشعور بالقوة والأمان نتيجة تعلمهن لأدوات مهنية كالتجميل والتصنيع الغذائي وتلقيهن دورات تثقيفية، مما جعلهن يشعرن بأنهن أقوى وأنهن في أمان ويعشن في استقرار.

بهذه الكلمات وصفت النساء شعورهن تجاه التغيير الذي حصلن عليه بعد دخولهن البيت الآمن. لقد شعرت النساء بحياة أكثر استقراراً. ولكن في ظل هذه المشاعر، كن يعشن مشاعر متناقضة وغير آمنة تجاه المستقبل وماذا سيحدث لهن، خاصةً أن مدة مكوث المرأة في البيت الآمن لا تتجاوز عاماً ولا يوجد وضوح لدى النساء بخصوص ماذا سيحدث لهن بعد البيت الآمن. وهنا يأتي السؤال حول هذا المستقبل:

- ماذا سيحدث للنساء بعد البيت الآمن؟
- هل ستكون حياتهن آمنة؟
- هل هناك خطة لدى البيت الآمن لتمكين النساء والمحافظة على حياتهن بعد خروجهن؟
- هل هناك تدخل مع الأهل لتقبل ابنتهم بعد عودتها؟
- وإذا كان المقترح أن لا تعود إلى بيت أهلها، فهل هذا الحل آمن بالنسبة لها، خاصة في بلد صغير جداً جغرافياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، مما يقوي احتمالات أن يعرف أهلها بمكانها بسهولة على الأغلب إذا ما بحثوا عنه؟

ستظل هذه الأسئلة بحاجة إلى تفكير كبير قبل أن نخسر حياة امرأة رأت نور المستقبل وتحلم به علها تعيشه وتنعم به.

احتياجات النساء في البيت الآمن:

عبرت غالبية النساء ممن تمت مقابلتهن عن أن البيت الأمن وفر لهن كل شيء، مثل المساعدة النفسية والتدريب المهني والمعاملة الحسنة. ولكن ما زال هناك نقص في الدعم النفسي والأمل بحل المشكلة مع الأهل.

«كنت بفضل لو يشتغلوا أكثر على عادات سيئة أشعر بها، مثل الغيرة والشك وفقدان الثقة بمن حولي. وكنت أتمنى لو استطاعوا الوصول إلى أهلي لحل المشكلة.»

ما هي الأسباب التي دفعتك للذهاب إلى المؤسسة؟

عند سؤال النساء اللاتي تمت مقابلتهن عن سبب توجههن للمراكز لطلب الخدمة، أجابت معظمهن بأنهن أردن حلاً يساعدهن في البحث عن الأمان والاستقرار. وكانت أهم عباراتهن ما يلي:

- الضرب المستمر من الزوج
- الظلم من الحماة
- الشعور بالقهر والظلم
- الرغبة في المحافظة على أولادي حتى لا اخسرهم

- الشعور بالظلم، والشعور بأني في سجن، والضرب المتكرر من الأهل، دون أن أعرف كيف أتعامل مهم
- ظلم الأهل لي وحرماني من رؤية أطفالي
- الضرب المستمر من الزوج
- تحرش أخي بي جنسياً

هل كنت تستطيعين النجاح دون الذهاب إلى المؤسسة النسوية ؟

أكـدت غالبية المبحوثات أنهن لم يكـن باستطاعتهن النجاح دون الخدمات اللاتي تلقينهـا من المؤسسات، خاصة في القضايـا القانونية وتوفير محامية للدفاع عنهن وكسبهـن لقضايا النفقة أو الحضانة أو النجاح بالحصول على حكم المحكمـة بالسماح لهن برؤيـة أطفالهن. بالمقابل، كانت هناك قضايا صعبة، مثـل الطلاق، لم تكن قد حلت بعد حتى لحظة تعبئة الاستمارة، وبالتالي، فقد أجابت بعض النساء بأنهن لم يستفدن من الحلول التي قدمت لهن.
أما على صعيد البيت الآمن، فقد أكدت جميع النساء اللاتي تمت مقابلتهن واللاتي تحسنت نفسيتهن كثيراً في البيت الآمن أنه لم يكن بإمكانهن التقدم والشعور بالأمان والقوة إلا عندما جئن إلى هذه المؤسسة. «كنت سأضيع وستنتهي حياتي تحت العنف وتحت الموت».

الجزء الثالث: استخلاص لأهم النتائج

من خلال المقابلات المعمقة مع النساء المعنفات وجد أن النسبة الأعلى من عينة الدراسة التي عانت من العنف جاءت في الفئات المتوسطة من العمر أي من عمر ١٨ سنة إلى ٤٠ سنة وبمستوى تعليمي ثانوي أو دبلوم فأعلى، **مما يدل على أن من يتعرضن للعنف من الممكن أن يكن من جميع شرائح المجتمع، سواءً المتعلمات أو غير المتعلمات.**

كما تبين أن معظم النساء اللاتي تمت مقابلتهن في عينة الدراسة من المتوجهات إلى المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة كن من المدينة، يليهن النساء من القرية. أما عن النساء من المخيمات فكانت نسبتهن الأقل في عينة الدراسة. وكانت النساء المتزوجات هن الفئة الأكثر توجهاً إلى المراكز النسوية ومؤسسات المجتمع المدني رغم التحديات التي تواجههن للذهاب إلى المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة.

بينت نتائج البحث أن أكثر الوسائل أو المصادر التي ساهمت في التعرف على المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني العاملة على الحد من العنف ضد المرأة كانت الأصدقاء والجيران، يلي ذلك التحويل من مؤسسات أخرى، مثل الشرطة أو الشؤون الاجتماعية، إلى المراكز النسوية لمساعدة النساء اللاتي يعانين من العنف.

من ناحية أخرى، وجدت النساء أن مساعدة المؤسسات العاملة على الحد من العنف لهن كانت بمثابة المساعدة الوحيدة التي تمدهن بالدعم لاستكمال حياتهن ومساندتهن وتقويتهن. وأشارت غالبيتهن أنه بدون هذه المساعدة لما استطعن المضي قدماً في مواجهة المشكلات التي تعترضهن.

على الرغم من أن النساء اللاتي تمت مقابلتهن للدراسة عبرن عن رضاهن عن وجود المؤسسات العاملة على الحد من العنف وعن رضاهن عن أداء الموظفات في حل المشكلات، إلا أن هناك ملاحظات قدمت من قبل النساء حول متابعة قضاياهن وحول موضوع الخصوصية والمهنية، إذ أكدت غالبية النساء في عينة الدراسة أن خللاً ما يحدث أحياناً في متابعة القضايا، وأحياناً تتقلب الوجوه العاملة على نفس القضايا، مما يشعر النساء بعدم الخصوصية وعدم إيلاء قضاياهن الأهمية اللازمة.

يبدو أن موضوع الفاعلية في حل المشكلة لدى المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة يخضع لأمزجة وفكر المرشدات الاجتماعيات وغير خاضع لاستشارات وإرشادات مهنية. وباعتقادنا أن هذا الموضوع بحاجة إلى مراجعة جادة من قبل المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة والمؤسسات المجتمعية لمراقبة فاعلية الإرشاد ومدى استطاعتنا إرشاد المظلومات بطريقة مهنية خاضعة إلى إشراف متخصصين ومتخصصات ومشاورات مهنية لإعطاء المشورة والإرشاد الصحيح. ونتساءل هنا عن آلية الإرشاد ومهنية المرشدات وتوجيههن للنساء. فمن خلال علاقة المرشدة بالمرأة التي تحتاج هذه الخدمات، تتاح لنا الفرصة لتوفير الحماية للمرأة ومنحها فرصة للعيش بأمان، ونكون قد ساهمنا في حل مشكلة كبيرة بالنسبة لها.

من هنا نستخلص أن موضوع المهنية في المؤسسات التي تقدم الخدمات للمعنفات يستدعي اتباع منهجية واضحة ومتابعة وإشراف من قبل مختصين ومختصات لضمان تقديم خدمات مهنية لحماية النساء أولاً وأخيراً.

أما من ناحية نوعية الخدمات، فهناك رضا عن كون المؤسسات تقدم الإرشاد النفسي والاجتماعي للنساء، وهناك اقتراحات بأن تشمل هذه الخدمة العائلة جميعها ولا تقتصر على المنتفعة المباشرة.

هناك رضا من قبل النساء عن وجود محامية يتم توفيرها من قبل بعض المؤسسات العاملة على الحد من العنف، خاصة في القضايا التي تحتاج للوصول إلى المحكمة. إن توفير المحامية للنساء يساهم في دعم قضايا النساء أمام المحكمة خاصة في ظل عدم مقدرة النساء على دفع تكاليف أي محام أو محامية في مكاتب خاصة. وقد انعكس ذلك على شكل رضا من جانب النساء. ومع ذلك، فهناك عدم رضا عنً مستوى ونوعية المتابعة في القضايا القانونية، حيث تظل النساء بحاجة إلى متابعة مستمرة لهن ولقضاياهن وبحاجة إلى إشراف مهني متواصل لضمان الوصول إلى حل. ولكن بسبب صعوبة الإجراءات القانونية في المحاكم، تطول مدة الحكم في قضايا الأحوال الشخصية وتظل

بـدون قرار لمدة طويلة، خاصة في قضايا الحضانة والطلاق والنفقـة، فتظل النساء بحاجة إلى استمرارية الخدمات القانونية بشكل مهني للوصول إلى حل.

علـى الرغـم من معاناة المرأة مـن العنف الموجه إليها، إلا أنها ما زالت تنجح في قـوة إرادتها وتذهب لطلب المساعدة في حل مشكلتها. وهنا حسب العديد من المؤسسات، يطلق عليها المرأة الناجية، أي التي بدأت بخطوات اتجاه النجاة. فالتحديات التي توضع أمام المرأة خاصة أمام أطفالها وأهلها ووضعها الاجتماعي وظلم الزوج لها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ولوم الناس لها يدفعها أكثر إلى عدم الاستسلام وطلب المساعدة. لذلك فالنساء، رغم قسوة ظروفهن، يعتبرن قويات الإرادة، وقد استطعن التحدي والمحاولة من أجل التغيير الإيجابي. فإستراتيجيتهن الاجتماعية لتغيير حياتهـن وعيش حياة طبيعية دون عنـف ليست بالسهلة لأنهن بهذه الحالة يتحدين المجتمـع والأهل والزوج، وبالتالي يحاولـن التغيـير الاستراتيجي من وجهة نظرهن. وعلى الرغم من هذه التحديـات، فهن يواصلن سعيهن يدفعهن في ذلك شعورهن بالحاجة للعيش بحرية كأية إنسانة عادية في هذا العالم من حقها أن تعيش دون عنف.

ما تقترحه النساء من توصيات لتحسين خدمات المؤسسات العاملة على الحد من العنف:

- التأكد من وجود مشرفة مهنية لمتابعة المرشدات الاجتماعيات والنفسيات وضمان تقديم النصائح والإرشاد بطريقة مهنية غير خاضعة لتأثيرات الخبرات الشخصية.
- تنسيق الجهود ما بين المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة لضمان تكامل الخدمات وتحقيق أثر أكثر وضوحاً لعمل هذه المؤسسات في الميدان.
- التركيز الإعلامي لتحسين صورة المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة في الشارع الفلسطيني عبر برامج ومحاضرات تلفزيونية وإذاعية وندوات في جميع المناطق.
- توسيع انتشار المؤسسات النسوية، خاصة في الشمال والجنوب والقرى والمخيمات، للوصول إلى أكثر النساء اللاتي بحاجة إلى الخدمات المقدمة من المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة.
- ضرورة عمل المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات بشكل جماعي وإعداد دليل إجرائي وأنظمة ولوائح داخل المؤسسات تكفل تقديم الخدمات المهنية للنساء وعدم إخضاع هذه الخدمات إلى التجارب الشخصية لدى العاملين والعاملات في هذه المؤسسات.
- ضرورة التفكير بشكل نسوي واستراتيجي بمستقبل النساء المتواجدات في البيت الآمن، حيث أنهن يشعرن بكابوس اسمه المستقبل بعد انتهاء مدة تواجدهن في البيت الآمن.
- أهمية استهداف كل أفراد العائلة في الإرشاد النفسي والاجتماعي لضمان توفير بيئة سليمة صحياً ونفسياً للنساء المعنفات، حيث أن الخدمات تشمل النساء المعنفات ولا تشمل المتسبب بالمشكلة أو الأطفال أو أهل البيت الآخرين الذين يتأثرون سلبياً من العنف في العائلة.
- ضرورة استهداف المعتدي في الحل، لأن عدم استهداف المعتدي يعني استمرار المشكلة الرئيسية ويصبح عمل المؤسسات بمثابة تضميد للجروح وليس علاجاً لإنهاء المشكلة.
- ركزت النساء المعنفات على أهمية استمرار الخدمات النفسية معهن لفترات أطول من الفترة التي تقدمها المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة.
- بعض النساء ركزن على أهمية التمكين الاقتصادي وأثره في تقويتهن في مواجهة المشاكل التي يتعرضن لها.
- تدريب الأجهزة العاملة في المجال القضائي والتنفيذي على كيفية التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة.

الجزء الرابع

المجموعات البؤرية لطلبة الجامعات الفلسطينية

المنهجية:

تم استهداف الجامعات الفلسطينية في أربع مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة موزعة كالتالي:

- **منطقة الشمال**

جامعة النجاح
الجامعة العربية الأمريكية
جامعة القدس المفتوحة

- **منطقة الوسط**

جامعة بيرزيت
جامعة القدس أبو ديس
جامعة القدس المفتوحة في أريحا

- **منطقة الجنوب**

جامعة الخليل
جامعة بيت لحم
جامعة القدس المفتوحة

- **قطاع غزة**

جامعة الأزهر
جامعة الأقصى

هدفت المجموعات البؤرية إلى فحص توجهات ومعرفة شريحة من الطلبة في الجامعات الفلسطينية لمفهوم العنف ضد المرأة وفحص معرفتهم بوجود وأهمية المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة.

جمع المعلومات:

تم تشكيل فريق بحث من الباحثات الميدانيات في المناطق الأربع من الضفة الغربية وقطاع غزة على أن يتم استهداف طلاب وطالبات الجامعات من تخصصات مختلفة. تم تحديد مجالات البحث التالية:

- أولاً: تعريف العنف ضد المرأة
- ثانياً: أسباب العنف ضد المرأة
- ثالثاً: دور المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة
- رابعاً: خدمات المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة واقتراحات للتحسين.

نتائج المجموعات البؤرية:

أولاً: المعلومات الأساسية

الطلاب والطالبات حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية ٪
آداب	٥٣	٤٤,٢
تجارة	٢٥	٢٠,٨
علوم	٢٠	١٦,٧
هندسة	٧	٥,٨
حاسوب	١٠	٨,٣
حقوق	٢	١,٧
إعلام	٢	١,٧
ديكور	١	٠,٨
المجموع	١٢٠	٪١٠٠

تم عقد المجموعات البؤرية في كل من جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم التحضير لكل مجموعة بؤرية بحيث تشمل تنوعاً في التخصصات الجامعية حتى نحصل على أفكار متنوعة تعكس تنوع المجتمع. ومن خلال تحليل النتائج، وجد أن طلبة الآداب هم أكثر الطلبة عدداً في المجموعات البؤرية، مما يعكس توزيعاً مماثلاً لتوزيع الطلبة الحقيقي حيث أن طلبة الآداب يشكلون النسبة الأعلى من عدد طلبة الجامعات. يلي ذلك طلاب وطالبات كلية التجارة، ثم العلوم، وثم الهندسة والتخصصات الأخرى.

الطلاب والطالبات حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية ٪
ذكر	٥٦	٤٧
أنثى	٦٤	٥٣
المجموع	١٢٠	١٠٠

أما بالنسبة لتوزيع الطلاب والطالبات حسب متغير النوع الاجتماعي، فنجد أن نسبة الطلاب تشكل ٤٧٪ من المجموع، بينما زادت نسبة الطالبات عن نسبة الطلاب، حيث شكلت الطالبات ٥٣٪ من عينة الدراسة.

مكان السكن:

مكان السكن	العدد	النسبة المئوية ٪
مدينة	٧٠	٥٨,٣
قرية	٤٥	٣٧,٥
مخيم	٥	٤,٢
المجموع	١٢٠	١٠٠

أمـا بالنسبة لعامل السكـن فكانت النسبة الأعلى للذين جاءوا إلى المجموعات البؤريـة من المدينة، تليها نسبة الذين جاءوا من القرية. وكان أقلها نسبة الطلاب والطالبات من المخيمات.

الطلاب والطالبات حسب العمر

العمر	العدد
١٨-٢٠	٢١
٢١-٢٤	٧٥
٢٥ -٢٧	٧
٢٧ فأكثر	١٧
المجموع	١٢٠

أما بالنسبة لمتغير العمر، فكانت الأعمار تتراوح ما بين ١٨ عاماً إلى ٤٥ عاماً. وقد شكلت الفئة الثانية حسب الجدول النسبـة الأعلـى من المتواجدين في المجموعات البؤرية، وذلك لأن هذه الفئة العمرية (أي من عمر ٢١-٢٤ سنة) تمثل الطلاب والطالبات في السنة الدراسية الثالثة أو الرابعة، وهم من شكلوا غالبية الحضور في الجلسات.

أمـا الفئـة الرابعة فهم طلبة الجامعـة المفتوحة من مناطق أريحـا ونابلس والخليل، وهم الطـلاب والطالبات الذين يدرسـون حسب النظام المفتـوح وليس حسب نظام دوام نظامي. لذلك أحياناً يكـون الطالب الذي يستكمل تعليمه في جامعـة القدس المفتوحة متزوجـاً ويعمل وعمره فوق الأربعـين. فالنظام الجامعي هنا يختلف عـن أنظمة الجامعات الأخرى التي تتطلب دواماً رسمياً.

ثانيا: تحليل النتائج

تضمنت المجموعات البؤرية أربعة محاور:

مفهـوم العنـف – أسباب العنف – من هو المعتدي – نصيحة تقدمينها أو تقدمها لإحدى قريباتك من النساء المعنفات بخصوص ما يمكنها فعله.

المحور الأول: تعريف العنف

تنوعـت الإجابـات حول العنف ضد المرأة من قبل الطلاب والطالبات في جميـع المناطق التي استهدفها البحث، حيث جاءت الإجابات بمنظور حقوقي وأحياناً بمنظور ديني. وهناك إجابات جاءت تبرر العنف وإجابات أخرى تفسر لماذا يحدث العنف، ومنها إجابات تركز على الجانب النفسي.

الإجابات حول مفهوم العنف:

منظور حقوقي	العنف كبت للحريات
	العنف هو التمييز النفسي وعدم معرفة الحقوق
	العنـف هو خرق لحريـة الآخر ومحاولة قمعه ومسح شخصيته، وهو عدة أنواع أصعبها الكلام السيئ والاتهامات بين الناس
	العنـف يعني تعرض المرأة لانتهاك في حقوقها يمس بكرامتها أو شعورها بأهميتها، سواءً أكان لفظياً أو جسدياً
	العنف انتهاك لحقوق المرأة
	العنف هو عملية خرق للقانون ويمكن أن يكون لفظياً أو جسدياً أو جنسياً
منظور نفسي اجتماعي	استخدام العنف ضد المرأة
	العنف سلوك خاطئ خارج العادي سواء كان نفسياً أو جسدياً أو معنوياً
	العنف هو الضرب والإهانة والاغتصاب
	العنف هو التعرض للتعذيب
	العنف هو الضرب المبرح للمرأة والاستهتار بها
	العنف يعني استخدام وسائل غير مشروعة
	العنـف يكـون نتيجـة لضغـط نفسـي اجتماعـي على الرجـل مما يدفعـه إلى تعنيـف زوجته بالضرب
	العنف هو قول أو فعل يؤدي إلى ضرر بالشخص الآخر ويلحق به الأذى
	العنف هو ضرب لكمات
	العنف إساءة بكافة أشكالها
	العنف هو ضعف القدرة على الحوار البنّاء
	هو كل شعور يؤذي الشخص من ناحية نفسية
	العنف مرض نفسي
	إلحاق أذى نفسي أو معنوي أو ضرب مبرح أو جسدي او سياسي لشخص ضعيف
	فعل عنيف يؤدي إلى إيذاء نفسي أو جسدي
	هو اعتداء على فرد بالضرب أو الكلام مما يسبب له الأذى

تعريف تفسيري لعلاقات القوة	العنف يعني أن يستضعف طرف قوي الطرف الآخر الضعيف (القوي هو الرجل والضعيف هي المرأة)
	العنف عبارة عن اضطهاد شخص لآخر
	سيطرة المعنف على من يعنفه بالضرب أو بالتجريح
	العنف وسيلة يتخذها القوي ضد الضعيف
	إيذاء شخص قوي لشخص ضعيف
	ضرب وقتل وعدم احترام وتقدير الطرف الآخر ومعاملته معاملة سيئة

تم تقسيم الإجابات حول تعريف مفهوم العنف إلى أربعة تصنيفات، كل تصنيف يشير إلى مضامين وفكر كل من أجاب عن هذا السؤال. فمنهم من رأى بموضوع العنف انتهاكاً لحقوق الإنسان وانتهاكاً للحريات أو التعبير عن الرأي، ومنهم من عبر عن الموضوع بمنظور نفسي اجتماعي، ومنهم من عرّف العنف على أنه علاقة قوة فيها طرفان، أحدهما قوي والآخر ضعيف (أي أن الضحية ضعيفة).

ركز التعريف من وجهة نظر الطلاب والطالبات على:

١. الضرب المباشر
٢. التأثير النفسي
٣. العنف الجسدي
٤. انتهاك الحريات

أسباب العنف ضد المرأة كما عبر عنها المشاركون والمشاركات في المجموعات البؤرية:

السبب	ملاحظات أو توضيحات
الفقر	البطالة
الاحتلال	
القانون المطبق حالياً ساعد في زيادة العنف ولم يعمل على الحد منه	
التنشئة الاجتماعية والعادات والتقاليد	الجهل الناتج عن عدم مشاركة المرأة خارج البيت وفي النشاطات المجتمعية
المرأة	عدم إعطاء المرأة الحق في التعبير عن رأيها
	جهل المرأة لنفسها ولحقوقها
	المرأة تظلم نفسها
	عدم إدراك المجتمع لطبيعة المرأة والنظر إليها على أنها مخلوقة عاطفية ومن ضلع أعوج

طبيعة الشخصية	الشخص الضعيف والمهزوز يستخدم العنف
	الغيرة عند الرجال
	عناد المرأة
	الشك الزائد وعدم الثقة بالمرأة
التقسيم الطبقي في المجتمع	حيث الطبقات العليا تنصف المرأة الغنية وتعطيها كامل حقوقها بعكس المرأة الفقيرة التي تحرم من كل شيء
التفكك الأسري	
المجتمع الذكوري	عقلية الرجل الرجعية
	الرجل له كلمته وبس
	النظرة الدونية للمرأة من قبل الرجل وتهميشها وتحقيرها
	النظر للمرأة على أنها مخلوق ضعيف

تنوعت الأسباب التي أشار إليها الطلاب والطالبات في المجموعات البؤرية على أنها المسببة للعنف ضد المرأة. فمنهم من وضح أن السبب هو المجتمع بعاداته وتقاليده مما ينتج عن ذلك من ظواهر سلبية تنعكس على المرأة. ومنهم من أشار إلى التفكك الأسري كسبب من أسباب العنف، بالإضافة إلى التقسيم الطبقي في المجتمعات. وأحياناً تكون الغيرة والشك الزائد سبباً من أسباب العنف. بالإضافة إلى أن هناك غالبية وضحت أن السبب الأساسي في العنف يعود إلى المرأة نفسها.

يتضح من الإجابات أن الأسباب التي ذكرت سابقاً في غالبيتها مهمة وتشكل بعض الأسباب، إلا أن الأهم في ذلك أن عقلية وذهنية الطلبة الجامعيين تشير إلى رؤيتهم لأسباب العنف بطريقة جزئية وليست شمولية. فالأسباب السابقة الذكر قد تشكل عاملاً من العوامل المسببة للعنف ضد المرأة، ولكن ليس دائماً. ويلاحظ ذكر المرأة التي هي ضحية العنف على أنها مسبب رئيسي.

المحور الثاني: من هو المعتدي حسب رأي المشاركين والمشاركات

الإنسان غير القادر على حل المشكلة بطريقة الحوار	النسبة المئوية
كلا الزوجين (المرأة والرجل)	١٥
الشخص الهمجي	١
الرجل	٢٠
الاحتلال	٢
العادات والتقاليد والمجتمع	٥
التمسك بالأفكار القديمة	١
المرأة مسببة المشاكل	٥

أشارت الغالبية إلى أن المعتدي هو الرجل. وتبع ذلك ذكر الزوجين أي الزوج والزوجة. أما بقية المشاركين والمشاركات

فقـد حملوا المجتمع والمـرأة والاحتلال مسؤولية الاعتـداء. وهنا يتضح أن هناك اختلاطـاً في المفاهيم حول المعتدي والضحيـة والآثـار السلبية لظاهرة العنف على المرأة وعلى المجتمع، مما يؤكد أهمية العمل مع الجامعات الفلسطينية لرفع وعي الطلاب والطالبات في قضايا العنف والنوع الاجتماعي.

المحور الثالث: لو كانت المرأة المعنفة إحدى أقاربكم أو معارفكم بماذا كنتم ستنصحونها؟

- عليها كتمان السر وعدم فضح زوجها
- يكسر رأسها إذا فضحت أسرار بيتها
- تلجأ للحل العشائري
- تلجأ لأهلها لتأديبه
- تأخذ نصيحة صديقاتها
- تذهب لمؤسسة نسوية لمساعدتها على أن يظل الموضوع سراً
- على المرأة أن تصبر وتتحمل من أجل أطفالها
- التفاهم مع الزوج لحل المشكلة
- طلب الطلاق
- التحمل حتى يفرجها ربنا

جـاءت اقتراحـات الطلبة لتؤكد على أهمية كتمان سر الأسرة كأولويـة على حساب مشاعر وكرامة الضحية. والأكثر مـن ذلك أن اقتراحاتهم اقترنت أحياناً باستخدام مصطلحات عنيفة مثل «كسر رأسها إذا فضحت سر العائلة»، أي الاهتمام بعدم إخراج أسرار الأسرة (أي الفضاء الخاص أو كل ما هو داخل الأسرة) إلى الفضاء العام.

وهنا تنعكس النمطية الذكورية والتقليدية التي تهتم بصورة الذكر السيد الذي يرأس الأسرة ويحافظ عليها، والمرأة هي مجرد شيء في الأسرة. وحسب ما هو تقليدي، يجب على المرأة التحمل والصبر لأن هذا هو قدرها.

هذا المنطق يصور المرأة على أنها شيء وليست إنسانة لها كامل الحقوق والواجبات. وبالتالي، لم تكن الحلول السابقة الذكر تشمل حلاً يحافظ على كرامة ومصلحة المرأة – الإنسانة – بل كان الاهتمام الأكبر منصباً على المحافظة على صورة الرجل والأسرة. فيما يظل على المرأة أن تحافظ على كل ما هو داخل الأسرة حتى لو كانت تتعرض للظلم.

المحور الرابع: أهم الاقتراحات التي تقترحونها للمؤسسات النسوية كي تحسن من برامجها

تركزت الإجابات في ما يلي:

- التركيز على دورات التوعية ومحاضرات في التنشئة الاجتماعية
- تطوير برامج تستهدف النساء والرجال معاً
- تمكين النساء المعنفات: دعم نفسي، تقوية شخصيتها
- زيادة الحملات الإعلامية
- الضغط على صانعي القرار من أجل تغيير القوانين
- سن عقوبات على المعتدي لحماية المرأة

النتائج:

كما تم الذكر سابقاً، يتضح أن ما ذكرته شريحة الطلاب والطالبات حول ظاهرة وتعريف العنف كان جزئياً ولم يأتِ بإطـار شمـولي تنموي ينطلق من مصلحة وطنية، بل جاء المفهوم ليركز علـى أجزاء محددة من تعريف العنف وليس

كاملاً.

كما لم تكن الاقتراحات والحلول التي قدمها الطلاب والطالبات تعكس وعياً بأهمية العمل على العنف كقضية مجتمعية تنموية، بل عكست المفاهيم والاقتراحات السابقة أن هذه القضية هي قضية خاصة وليست عامة، ويجب أن تظل في حدود الأسرة، وعلى المرأة أن تتفهم زوجها وتحاول إرضاءه حتى تخفف من العنف.

من هنا يؤكد التقرير على ما يلي:

- أهمية عقد دورات تثقيفية لطلاب وطالبات الجامعات في موضوع العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان.
- العمل مع المؤسسات العاملة على حماية النساء ومع الجامعات لتخصيص حصص إجبارية لجميع المساقات حول مشكلة العنف ضد المرأة بأنواعه وآثاره على المجتمع وذلك من خلال أفلام تروي قصصاً واقعية لنساء عانين من العنف.
- التنسيق بين الجامعات والمؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة لتنظيم عملية تبادل لطلبة الجامعات في جميع التخصصات للتطوع لدى المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة لضمان التعرف عليها عن قرب والتعرف على برامجها.
- إصدار كتيبات تعريفية موثقة بدراسات حالة عن نساء عانين من العنف، لتكون بمثابة كراسات دراسية في مساقات الدراسات الثقافية في جميع الجامعات.
- أهمية عقد دورات تدريبية حول مفهوم الحق ومفهوم العنف والنوع الاجتماعي.

الملاحق

أولاً

أسماء وعناوين المؤسسات التي تعاونت مع الباحثات الميدانيات وأهم خدماتها [٢]

٢) تم اقتباس المعلومات من كتيب تعريف المؤسسات الأعضاء في منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمكافحة العنف ضد المرأة الصادر عن مؤسسة مفتاح – حزيران ٢٠٠٦ .

جمعية تنظيم وحماية الأسرة

عنوان المقر الرئيسي:

القدس – وادي الجوز – شارع الأخطل الصغير

النطاق الجغرافي للعمل:

الضفة الغربية وقطاع غزة

مجال العمل:

الصحة الإنجابية والجنسية

الفروع:

٦ فروع: الخليل، بيت لحم، حلحول، غزة، رام الله، طولكرم

هاتف: ٠٠٩٧٢-٢-٦٢٨٣٦٣٦

فاكس: ٠٠٩٧٢-٢-٦٢٦١٦٧٥

البريد الالكتروني: info@pfppa.org

الصفحة الالكترونية: www.pfppa.org

البرامج التي تقدمها:

- خدمات الصحة الإنجابية والجنسية (مراكز التميز)
- مشروع التنمية المجتمعية
- مشروع الدعوة والإعلام

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

عنوان المؤسسة:

رام الله- شارع الأنبياء / عمارة الشركة العقارية

النطاق الجغرافي

رام الله- نابلس- بيت لحم – طولكرم- جنين – غزة

الفروع:

المقر الرئيسي رام الله

هاتف: ٠٠٩٧٠٢٩٨٦٧٦١

فاكس: ٠٠٩٧٠٢٢٩٦٣٢٨٨

ص.ب: ٢١٧١- رام الله / ٢٥١١٣- القدس

البريد الإلكتروني PWWSD@palnet.com

الموقع الإلكتروني: www.pwwsd.org

خدمات المؤسسة:

- خدمة الخط المفتوح عبر الخط المجاني ١٨٠٠٦٠٠٦٠٠
- توعية وتثقيف
- مقهى الصداقة للانترنت
- بيع المطرزات التراثية

جمعية الدفاع عن الأسرة

العنوان الرئيسي:

نابلس – شارع عمر بن الخطاب (شارع جامعة النجاح الوطنية) عمارة شقو وحموي، الطابق الثاني

هاتف: ٠٠٩٧٠٩٢٣٣٠٣٣٣

فاكس: ٠٠٩٧٠٩٢٣٣٠٣٣٣

الخدمات المقدمة:

- توعية وإرشاد نسوي
- التحويل للمؤسسات المعنية
- البيت الآمن

جمعية الشبان المسيحية - برنامج التأهيل

العنوان:

رام الله- البيرة، مقابل مدرسة بنات البيرة الأساسية – عمارة MBC

هاتف وفاكس: ٠٢-٢٩٥٩٩٩٠

الخدمات الأساسية:

- تقديم خدمات إرشاد نفسي واجتماعي
- تقديم خدمات مختلفة للمعاقين حركياً
- دعم المعاقين حركياً في مشاريع صغيرة
- تطويع منازل للمعاقين حركياً

برنامج الصحة النفسية - غزة

النطاق الجغرافي للعمل:

جميع مناطق غزة

الهاتف المجاني: ١٨٠٠-٢٢٢٣٣٣

الخدمات المقدمة:

- إرشاد نفسي واجتماعي
- توعية وتثقيف
- تدريب
- دراسات وأبحاث

جمعية سوا كل النساء معا اليوم وغدا ، مركز لدعم ضحايا العنف الجنسي والجسدي

العنوان الرئيسي:

القدس ٩٥٩٠٨ ص.ب ٦٩٤٢٩

هاتف: ٠٠٩٧٢٢٥٣٢٤١٢٢ أو ٠٠٩٧٢٢٥٣٢٤٦٧٢

فاكس:٠٠٩٧٢٢٥٣٢٤٠٢٥

البريد الالكتروني: info@sawa.ps

الصفحة الالكترونية: www.sawa.ps

الخدمات المقدمة:

- برنامج الخط الدافئ
- البرنامج التربوي: توعية وتثقيف
- برنامج خط حماية الطفل الفلسطيني المجاني ١٢١
- برامج تدريب لأشخاص مهنيين ذوي علاقة بموضوع العنف الجنسي والجسدي والتربية الجنسية
- برنامج التطوع

الملاحق

ثانياً

المراجع

١. اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة – البرتوكول الخاص بالعنف لعام ١٩٩٣
٢. إحصاءات صادرة عن منظمة اليونيسف خاصة بالعنف ضد المرأة، ٢٠٠٨
٣. بيان صادر عن مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي خاص بقتل النساء، ٢٠٠٣
٤. دراسة قتل النساء الصادرة عن مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ١٩٩٩
٥. دليل المؤسسات الأعضاء في منتدى المنظمات الأهلية العاملة على مكافحة العنف ضد المرأة، ٢٠٠٦، صادر عن مؤسسة مفتاح
٦. الصفحة الإلكترونية الخاصة بمركز المصادر أمان
٧. الصفحة الالكترونية الخاصة بجمعية سوا - كل النساء معاً اليوم وغداً
٨. كتيبات حول أنواع العنف ضد المرأة صادرة عن جمعية سوا - كل النساء معاً اليوم وغداً
٩. العنف ضد المرأة، دراسة صادرة عن مركز بيسان للبحوث والإنماء، ١٩٩٥
١٠. مسح حول العنف ضد المرأة صادر عن مركز بيسان للبحوث والإنماء، ١٩٩٨
١١. دراسة العنف ضد المرأة في قطاع غزة – مركز شؤون المرأة غزة، ٢٠٠١
١٢. مسح حول العنف ضد المرأة صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥
١٣. استطلاع لقياس توجهات الجمهور في قضايا المجتمع صادر عن مركز الرواد العربي، ٢٠٠٨
١٤. تقرير الشرطة الصادر في آب ٢٠٠٨
١٥. تقرير «جرائم قتل النساء في فلسطين في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦» الصادر عن منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة
١٦. البوابة الالكترونية الخاصة بمنظمة العفو الدولية

الملاحق

ثالثاً

استمارة المقابلات الفردية

مدى رضا النساء المستفيدات عن الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة

استمارة للمستفيدات من خدمات المراكز النسوية

الجزء الأول الأسئلة المغلقة

١. **مكان السكن:**

أ. قرية

ب. مدينة

جـ. مخيم

٢. **الحالة الاجتماعية:** أ. عزباء ب. متزوجة ج. مطلقة د. أرملة هـ. منفصلة عن زوجها و. غير ذلك حددي

٣. **العمر:** .....

٤. **التحصيل العلمي:** .....

٥. **فترة التعامل مع المركز النسوي:** .....

٦. **كيف عرفت عن المؤسسة النسوية التي تعاملت معها:** .....

٧. **كم المدة التي استمرت خلالها علاقتك بالمركز النسوي في تقديم الخدمة إليك؟**

١. من يوم إلى شهر
٢. شهر حتى ستة أشهر
٣. سبعة أشهر حتى سنة
٤. سنة حتى سنتين
٥. سنتان فأكثر

الجزء الثاني

استمارة النساء اللاتي استفدن من خدمات المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة:

أسئلة مفتوحة للمقابلات الفردية

١) كيف تقيمين مستوى رضاك عن نوعية الخدمة؟

١. راضية جداً ٢. راضية ٣. لا رأي لي ٤. غير راضية بشدة ٥. غير راضية ٦. لا أريد الإجابة

٢) هل أنت راضية عن وجود المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة لخدمة النساء؟

١. راضية جداً ٢. راضية ٣. لا رأي لي ٤. غير راضية بشدة ٥. غير راضية ٦. لا أريد الإجابة

٣) هل أنت راضية عن طريقة متابعة مشكلتك من قبل المركز النسوي؟

١. راضية جداً ٢. راضية ٣. لا رأي لي ٤. غير راضية بشدة ٥. غير راضية ٦. لا أريد الإجابة

٤) هل كان هناك احترام لخصوصية مشكلتك؟

١. أوافق بشدة ٢. أوافق ٣. لا رأي لي ٤. أعارض بشدة ٥. أعارض ٦. ارفض الإجابة

٥) هل استطاع المركز النسوي أن يساعدك في إيجاد حل لمشكلتك؟

١. راضية جداً ٢. راضية ٣. لا رأي لي ٤. غير راضية بشدة ٥. غير راضية ٦. لا أريد الإجابة

٦) هل تعتقدين أن المؤسسات تقوم بدورها الفعال تجاه حل القضايا النسوية؟

١. أوافق بشدة ٢. أوافق ٣. لا رأي لي ٤. لا أوافق أبداً ٥. غير موافقة ٦. لا أريد الإجابة

٧) هل تعتقدين أن الأداء الحالي للمؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة وطريقة متابعتها للقضايا تخدم المنتفعة بشكل مباشر؟

١.أوافق بشدة ٢. أوافق ٣. لا رأي لي ٤. لا أوافق أبداً ٥. غير موافقة ٦. لا أريد الإجابة

٨) باعتقادك أن المؤسسة النسوية ساهمت في حل مشكلتك.

١. أوافق بشدة ٢. أوافق ٣. لا رأي لي ٤. لا أوافق أبداً ٥. غير موافقة ٦. لا أريد الإجابة

٩) إذا عانت إحدى صديقاتك أو أي شخص قريب منك من العنف هل ستنصحينه بالتوجه إلى أي مركز نسوي لأخذ المساعدة المطلوبة؟

١. أوافق بشدة ٢. أوافق ٣. لا رأي لي ٤. لا أوافق أبداً ٥. غير موافقة ٦. لا أريد الإجابة

أولاً: مستوى الرضا مع أمثلة

١. أعطيني مثالاً واحداً أو قصة حدثت معك تعكس مدى رضاك عن المركز النسوي: (إعطاء أمثلة إن أمكن)

٢. أعطيني مثالاً أو قصة تعكس كيفية وآلية المتابعة معك في مشكلتك:

ثانياً: نوعية الخدمة

١. ما هو شعورك تجاه الخدمة التي كانت مقدمة إليك؟
٢. أثناء تلقيك الخدمات من المركز النسوي، كيف كان شعورك؟
٣. هل تعتقدين أن الخدمة التي قدمت إليك كانت كافية؟

٤. ما هي أهم المجالات التي لو تم التركيز عليها لكانت الخدمة أفضل؟
٥. هل تتذكرين مثالاً واحداً يدل على شعورك بهذه الخدمة المقدمة لك؟
٦. هل شعرت أن هناك أموراً تحتاجينها ولم تكن متوفرة لك أثناء تلقيك الخدمة؟
٧. هل شعرت أن المؤسسة النسوية تساندك وتقدم لك كل ما هو لازم؟
٨. هل ساهمت المؤسسة النسوية بتقويتك بصورة أكبر؟
٩. هل الخدمة المقدمة من المركز النسوي ساهمت بتأثير معين على عائلتك؟
١٠. هل شمل الحل الذي قدمته المؤسسة النسوية العمل مع العائلة أم ظل حلاً فردياً معك؟
١١. هل تستطيعين وصف شعورك تجاه قضيتك (هل أصبحت أقوى في التعامل مع قضيتك أم لا تغيير أم أصبحت اضعف)؟
١٢. كيف كان تقبل من حولك عندما ذهبت لتلقي الخدمة؟
١٣. ما هي أهم الإشكاليات التي واجهتها عندما تلقيت الخدمة؟
١٤. ما هي أهم النجاحات التي حققتها عندما توجهت إلى المؤسسة النسوية؟
١٥. ما هي الأسباب التي دفعتك للذهاب إلى المؤسسة النسوية؟

ثالثاً: اقتراحات لتحسين الأداء في المراكز النسوية بشكل عام

١. ما هو رأيك بأداء الموظفين والموظفات في المركز الذي تعاملت معه؟
٢. لو كنت من المهتمين بإدخال تغيير على أداء هذه المؤسسات، فما هي أهم ملاحظاتك التي ترغبينها للتغيير؟
٣. ما هو أكثر شيء أعجبت به في تعاملك مع هذا المركز؟
٤. ما هو أكثر شيء لم يعجبك في تعاملك مع هذا المركز؟
٥. ما هو التغيير الملموس الذي طرأ على حياتك بعد تعاملك مع هذا المركز؟
٦. إلى أين وصلت مشكلتك التي ذهبت من أجلها إلى هذا المركز؟
٧. ما هي توصياتك لتحسين الخدمة؟
٨. هل كنت تستطيعين النجاح دون ذهابك إلى هذه المؤسسة النسوية؟
٩. هل لديك أي اقتراحات خاصة كانت ستساعدك على المضي قدماً في قضيتك ولكنها لم تتوفر؟
١٠. هل هناك أي شيء ترغبين بإضافته؟

الجزء الخامس: أسئلة خاصة بالنساء اللاتي لم يصلن إلى المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة

١. هل ساندك أي شخص أو مؤسسة في حل مشكلتك؟
٢. هل لديك أية فكرة عن وجود مؤسسات نسوية تعمل على الحد من العنف ضد المرأة؟
٣. ما رأيك بهذه المؤسسات؟
٤. لو عاد بك الزمن مرة أخرى، هل كنت ستتوجهين إلى هذه المؤسسات لطلب المساعدة؟
٥. هل تعتقدين أن المؤسسات العاملة على الحد من العنف ضد المرأة تعمل على تقوية النساء وتساعدهن في حل المشكلات التي يعانين منها؟

الملاحق

استمارة المجموعات البؤرية للجامعات

معرفة توجهات الطلاب والطالبات في الجامعات الفلسطينية حول مفهوم العنف والمؤسسات النسوية العاملة على الحد من العنف ضد المرأة

الجزء الأول الأسئلة المغلقة

١. **التاريخ:**
٢. **مكان انعقاد الجلسة:**
٣. **اسم الجامعة:**
٤. **الكلية والتخصص العلمي:**
٥. **السنة الدراسية:**
٦. **الجنس:** ١. ذكر ٢. أنثى
٧. **مكان السكن عند الولادة:**

أ.قرية ب. مدينة ج. مخيم

٨. **الحالة الاجتماعية:**

أ. أعزب/عزباء ب. متزوج/ة ج. مطلق /ة د. أرمل/ ة هـ. غير ذلك حدد/ي .....

٩. **العمر:** .....

الجزء الثاني: المحاور الرئيسية

١. باعتقادك، ما هي الإشكاليات والأوضاع التي تعاني منها المرأة في فلسطين بشكل رئيسي؟

٢. ما هي أهم الحلول – برأيك – لحل هذه الإشكاليات؟

٣. ما هو برأيك تعريف العنف؟

٤. ما هي أسباب العنف ضد المرأة في فلسطين؟

٥. من هو – برأيك – المعتدي؟

٦. برأيك، ماذا على النساء عمله للحد من معاناتهن من العنف الموجه لهن؟

٧. باعتقادك، هل هناك ضرورة لوجود مؤسسات نسوية تعمل على مساعدة النساء اللاتي يتعرضن للعنف؟

٨. هل سبق وأن سمعت عن هذه المؤسسات؟ هل تستطيع/ين ذكر بعضها؟

٩. ما هي أهم الخدمات التي تقدم من قبل هذه المؤسسات؟

١٠. حسب معرفتك، هل تعتقد/ين أن هذه الخدمات كافية؟

١١. كيف عرفت عن هذه المؤسسات؟

١٢. هل باعتقادك أنه يجب العمل على سن قانون لحماية النساء من العنف وتجريم المعتدي؟

١٣. برأيـك، لـو عرفت عن امرأة من أقاربك تضرب من قبل زوجها أو تتعرضـ للعنف من أحد أفراد الأسرة، بماذا تنصحها/ تنصحينها لتخفيف المعاناة عنها؟

١٤. هل هناك أية اقتراحات أو ملاحظات محددة تقترحها/تقترحينها للمؤسسات النسوية لمساعدة وحماية النساء من العنف؟

مركز لدعم ضحايا العنف الجنسي والجسدي
القدس 95908، شعفاط ـ ص.ب: 69429
هاتف: 025324122 / 025324672
فاكس: 025324025
info@sawa.ps
خط حماية الطفل الفلسطيني المجاني 121
رام الله ص.ب: 2315
هاتف: 022426462
تلفاكس: 022426463
121@sawa.ps
www.sawa.ps
فلسطين

تنفيذ

سوا كل النساء معاً اليوم وغداً
Sawa All the Women Together Today and Tomorrow

بتمويل من

25 عاماً في خدمة فلسطين

مؤسسة التعاون
WELFARE ASSOCIATION